



جامعة مولود معمري
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



التعاون الأورومغاربي لمكافحة الهجرة
غير الشرعية غرب المتوسط

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات متوسطة

إشراف:

د. برد رتيبة

إعداد:

سعدى غانية

بلقصة طاموس

لجنة المناقشة:

د. كبير سيد أحمد.....رئيسا

د. برد رتيبة.....مشرفا ومقررا

أ. واري عبد الكريم.....مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017

خطة البحث:

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية و المفاهيم المرتبطة بها

المطلب الثالث: التطور التاريخي الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: النظريات السيكولوجية والنفسية

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية

المطلب الثالث: النظريات الأمنية النقدية

الفصل الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية و السياسات المنتهجة للحد منها

المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: طرق وأساليب الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الاورومغاربية

المبحث الثاني: السياسات المنتهجة لمكافحة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط

المطلب الأول: سياسات الدول الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: سياسات الدول المغاربية للحد من الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: الأطر المشتركة للحد من الهجرة غير الشرعية

الفصل الثالث: وضع و آفاق ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: وضع الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الثورات العربية و تداعياتها على ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: الانشقاق الداخلي الأوروبي جراء أزمة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: تأثيرات الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: السيناريو الخطي

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي

المطلب الثالث: سيناريو الإخفاق

الشكر والعرفان

انطلاقاً من قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: "لئن شكرتم لأزيدنكم" فإننا نشكر الله عزّ جل الذي أعطانا من العلم ما لم نكن نعلم و منحنا من القوة و المقدرة ما نحتاجه للوصول إلى هذا المستوى لإتمام هذا العمل المتواضع.

و انطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لم يشكر الناس"، فإننا نتقدم بخالص الشكر والتقدير للمشرفة "الدكتورة رتيبة برد" لما قدمته لنا من عناية و نصائح وكذا حرصها الشديد على إتمام هذه المذكرة في أحسن صورة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة "مولود معمري" على كل ما قدموه لنا طوال مسارنا الدراسي.

كما لا يفوتنا أن نسجل صادق شكرنا و تقديرنا لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في انجاز هذه المذكرة.

إهداء



بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى: "و قضي ربك إلا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

إلى من منحني الحنان و الأمان والدي الكريمين حفظهما الله.

إلى كل إخوتي و أخواتي الأعزاء و أزواجهم كل باسمه.

إلى الكتاكيت الصغار محند، محرز واليانه.

إلى خطيبي سفيان وعائلته.

إلى كل الأحباب والأقارب

إلى من تقاسمت معها متاعب هذه المذكرة "طاوس"

إلى صديقاتي الوفيات سلمى، لامية، حسينة، طاوس، صورية، ردية،

رشيدة، كهينة، دليلة .

إلى صديقة الطفولة "تسيمة"

والى كل زملاء دفعة ماستر 2017

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي.



غانية

إهداء



اهدي هذا العمل المتواضع إلى من افنيا عمرهما لأجلي و أحسنا تربيته
والدي الكريمين حفوضهما الله
إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء
إلى كل الأهل و الأقارب خاصة كهينة، سارة، أحسن، حسين و ليديا.
إلى من تقاسمت معها متاعب هذه المذكرة "غانية"
إلى كل صديقاتي ورفيقات الدرب اللواتي تقاسمت معهن كاس الصداقة
و المحبة سورية، طاوس، ردية، رشيدة، كهينة، دليلة، ليندة، ربيعة،
سهيلة، حسينة.

إلى صديقتي الغالية "ذهبية"

إلى كل زملائي دفعة ماستر 2017.

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي



طاوس

مقدمة

مقدمة:

لقد عرف الإنسان الهجرة منذ القدم حيث كان ينتقل من مكان لآخر سعياً للبحث عن الأمن والاستقرار. كانت الهجرة في القرن الماضي منتشرة بكثرة بين الدول الأوروبية والدول المغاربية خاصة أثناء وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث شهدت هذه الفترة تدفق عدد كبير من المهاجرين من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية نظراً لمخلفات الحرب من خسائر بشرية هائلة، وكانت الدول الأوروبية في تلك الآونة تشجع الهجرة لاحتياجها لليد العاملة القادمة من الجنوب.

بعد دخول اتفاقية شنغن حيز التنفيذ تغيرت النظرة الأوروبية للمهاجرين، حيث سعت هذه الدول لوقف الهجرة ذلك نظراً للتناقض الكبير الموجود بين الأوروبيين والمهاجرين المغاربة وفي هذا الإطار قامت الدول الأوروبية بوضع سياسات صارمة للحد من هذه الظاهرة وهذا ما دفع لظهور ما يعرف بالهجرة غير الشرعية.

تعرف الهجرة غير الشرعية عموماً بأنها انتقال الأفراد من دولة لدولة أخرى بصفة غير قانونية أي مخالفة للقانون الدولي المتعارف عليه، هناك عدة مصطلحات ترتبط بهذا المفهوم نذكر منها اللجوء، النزوح، التهريب البشري... وتتميز هذه الظاهرة بالغموض لذلك تعددت الأطر النظرية المفسرة لها بحيث نجد من يربطها بالذات وهناك من يربطها بتبعية الجنوب للشمال وكذلك تدهور الظروف المختلفة التي تحيط بالأفراد.

تعتبر هذه الظاهرة وليدة لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية متدهورة فانتشار الفقر والبطالة، غلاء المعيشة، تسلط الأنظمة الحاكمة وغياب الأمن في الدول المغاربية من أهم العوامل التي تدفع بالأفراد للهجرة من أجل البحث عن الدول التي تكرر القانون وتعترف بأهمية الفرد في تكوين الدولة حيث تقدم له حياة آمنة ومستقرة مقابل أداء واجباته.

لقد تعددت الطرق والأساليب التي يستعملها المهاجرين الغير الشرعيين للوصول للدول المقصودة من أجل تحقيق أحلامهم، وذلك إما بالاستعانة بالطرق البحرية والمغامرة بأنفسهم

سواء العيش في الضفة الشمالية أو الموت والغرق في البحر، أو اللجوء للطرق الجوية عن طريق تزوير تأشيرات السفر، أو عن طريق البر وذلك بالانتقال من الدولة الأم إلى الدول المجاورة لغاية الوصول للبلد المقصود.

أضحت الهجرة غير الشرعية اليوم قضية مشتركة بين الدول المغاربية والدول الأوروبية، حيث تعتبر هذه الأخيرة أن الضفة الجنوبية مصدر تهديد لأمنها واستقرارها، ذلك نظرا للآثار السلبية الناتجة عنها كالاتجار بالبشر والجريمة المنظمة والإرهاب.... إضافة إلى ثورات الربيع العربي التي أدت إلى زيادة كبيرة في نسبة المهاجرين السريين وبالمقابل نجد الدول الأوروبية التي تعاني من عدة خلافات فيما بينها وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر وطرق المعاملة مع هذه الظاهرة من دولة لأخرى وبهدف التصدي لهذه الظاهرة سعى كلا الطرفين لمحاولة إيجاد حلول مشتركة حيث قاموا بعقد عدة مؤتمرات مثل حوار 5+5 ومسار برشلونة الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتعاون بين الطرفين. وبالرغم من كل هذه المحاولات إلا أن المنطقة لا تزال تعاني من ارتفاع نسبة هؤلاء المهاجرين.

1-أهمية الموضوع:

تتضح أهمية هذا الموضوع من خلال الجانبين الآتيين:

1-1- الجانب العلمي:

رغم أن الهجرة غير الشرعية ليست ظاهرة حديثة إلا أنها تحظى باهتمام دولي واسع نظرا لانتشارها الهائل خاصة في الآونة الأخيرة، كما أنها تعتبر تهديد لكافة الدول خاصة الدول الأوروبية التي تشهد أكبر نسبة من هذه الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال. فهذه الظاهرة تستحق مجال كبير للبحث عن الحلول اللازمة انطلاقا من الأسباب والدوافع، وذلك يستلزم التعاون بين الضفتين من أجل تكثيف الجهود للحد أو التقليل من هذه الظاهرة.

2-1- الجانب العملي:

يتم من خلال هذا الجانب النظر لأثر التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية على ارض الواقع، ويتجسد ذلك من خلال تقييم الجهود المبذولة والسياسات المتبعة للحد من هذه الظاهرة لكلا الطرفين و الوقوف على مدى نجاعتها في تحقيق الأهداف.

2- مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب تدفع للبحث في موضوع الهجرة غير الشرعية، ومنها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

2-1- الأسباب الموضوعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أهم المواضيع الراهنة التي تحظى باهتمام دولي واسع، كما أنها ظاهرة حساسة تستلزم الدراسة والتحليل نظرا لتأثيرها السلبي على أمن وسلامة الدول، خاصة في منطقة غرب المتوسط التي تشهد عدة هجرات من الجنوب للشمال وقد هذه القضية مشتركة بين الدول المغاربية والدول الأوروبية لذلك يجب التعاون فيما بينهم من أجل إيجاد حلول تقضي على هذه الظاهرة.

2-2- الأسباب الذاتية:

السبب الذي دفعنا للبحث في هذا الموضوع هو الميل للتعق في هذه الظاهرة المعقدة التي تهدد أمننا وسلامتنا جميعا، كذلك السعي لتوعية الشباب الذين يغامرون بأنفسهم بمدى خطورة الوضع في الواقع، كما ينتابنا الفضول للغوص في معرفة السياسات المنتهجة من طرف الدول سواء المغاربية أو الأوروبية لمكافحة هذه الظاهرة مع اكتشاف آثارها وخلفياتها.

3- إشكالية الدراسة:

الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة تهدد أمن وسلامة الدول عامة والمنطقة الاورومغاربية خاصة، حيث سعت هذه الدول للتعاون فيما بينها من أجل وضع سياسات مشتركة تهدف للحد من هذه الظاهرة انطلاقا من هنا سنقوم بطرح الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى يساهم التعاون بين الدول الأورومغاربية في تحقيق جهود الحد من ظاهرة الهجرة الغير الشرعية غرب المتوسط؟.

تتفرع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية منها:

- 1- ما هي أسباب ودوافع تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الفضاء الاورومغاربي؟.
- 2- كيف أثرت الهجرة غير الشرعية على كلا الطرفين؟.
- 3- فيما يتمثل واقع التعاون بين الدول الأورومغاربية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟.
- 4- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية لابد من صياغة مجموعة من الفرضيات التي سيتم إثباتها أو نفيها من خلال هذا البحث وهي:

- 1- كلما زادت نسبة الهجرة غير الشرعية، كلما زاد تأثيرها على الدول الأوروبية.
- 2- كلما تضافرت جهود الدول الاورومغاربية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كلما كانت الحلول ناجعة.
- 3- كلما كانت الدول اقرب من بؤر العبور والاستقبال للهجرة غير الشرعية، كلما كانت أكثر تأثرا بتداعياتها.

5- حدود الدراسة:

5-1-المجال المكاني:

المجال المكاني لهذه الدراسة هو منطقة غرب المتوسط التي تشمل الدول المغاربية ونخص بذكر كل من الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب إضافة إلى الدول الأوروبية خاصة: فرنسا، إيطاليا، اسبانيا.

6- مناهج الدراسة:

تستلزم هذه الدراسة التطرق لعدة مناهج والتي يمكن من خلالها الإحاطة بالموضوع ومن أهمها:

6-1-المنهج الوصفي: يعني توضيح واقع الأحداث ولا يتوقف توضيح أو وصف الواقع على

تقرير حقائقه الحاضرة بل يتناولها بالتحليل والتفسير،¹ يعتبر من المناهج المناسبة لهذه الظاهرة التي تستدعي الوصف من أجل التوصل للنتائج التي تساعد على فهم واقع الهجرة على حقيقته.

6-2-المنهج التاريخي: يسمح هذا المنهج في فهم الظاهرة وذلك عن طريق متابعة إطارها

الزماني والتعرف على التطورات التي لحقت بها،² فهذه الدراسة تستلزم العودة إلى تاريخ الهجرة من أجل فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعتبر تطور لظاهرة الهجرة.

- عمار الطيب كشرود، البحث العلمي و مناهجه في العلوم الاجتماعية و السلوكية (عمان: دار المناهج و التوزيع، ط.01،

¹(2007)،ص.228.

²- عمار بوخوش و محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث (الجزائر: ديوان المطبوعات

الجامعية، 2001)،ص.103.

7- أدبيات الدراسة:

يتميز البحث العلمي بالتراكم المعرفي، فقبل القيام بأي بحث لابد من العودة للدراسات السابقة التي عالجت الموضوع من اجل الإحاطة به وأخذ الأفكار والتي يمكن من خلالها البحث عن آخر التطورات التي ألحقت بالظاهرة وذلك بهدف إثراء الموضوع. اعتمدت هذه الدراسة على عدة مراجع من بينها:

7-1- طارق عبد الحميد الشهاوى، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، (الصادرة له عن: دار الفكر الجامعي، في سنة 2009. حيث عالج الكاتب موضوع الهجرة غير الشرعية وذلك بالتطرق لتاريخ ومراحل الهجرة في المتوسط، كما عرف الهجرة من وجهات نظر مختلفة مثل الديمغرافيا وحقوق الإنسان... كما بين الطرق والأساليب التي يلجأ إليها المهاجرين السريين.

7-2- فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر-3-: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2011). وقد عالجت الباحثة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الخطر الأمني والتحدي الإنساني بحيث ركزت على مسار برشلونة 1995، كما تطرقت لتحديات الهجرة على الجانب الأوروبي مع ذكر سياسات دول الجنوب.

7-3- جمال دوبي بونوة " إشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم الأسباب والحلول"، مجلة معارف م، 05، ع. 14 جوان 2013. حيث تطرق الكاتب من خلال هذه الدراسة لمفهوم الهجرة غير الشرعية، مع أبرز أهم الأسباب المؤدية لها، كما قام باقتراح جملة من الحلول التي تهدف لمكافحة هذه الظاهرة.

رغم أن هذا الموضوع عولج من قبل عدة باحثين إلا أن أغلبية هذه الدراسات ركزت على الجانب الأمني المرتبط بالدول الشمالية وأهملت السياسات المتبعة من طرف الدول

الشمالية على غرار الدول الجنوبية، وإبراز اثر هذه السياسات، وهذا ما يرجى توضيحه من خلال هذه الدراسة.

8- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح عدة نقاط كإبراز الأسباب و الدوافع المؤدية لخلق هذه الظاهرة مع ذكر الطرق و الأساليب المتبعة، إضافة إلى التطرق لأهم السياسات المنتهجة من كلا الطرفين من أجل الحد من هذه الظاهرة و تقييمها و ذلك بإبراز أثرها على الضفتين.

9- تقسيم الدراسة:

بهدف الإجابة على الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، بحيث جاء الفصل الأول تحت تسمية الإطار النظري المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية والذي تم من خلاله دراسة الظاهرة بالعودة للمراحل التاريخية لها، إضافة إلى إبراز جملة من التعاريف المقدمة لهذه الظاهرة، مع إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة مثل النزوح، اللجوء.... كما تم التطرق في هذا الفصل لذكر النظريات المفسرة لهذه الظاهرة وهي متعددة فهناك من ينظر إليها من الجانب النفسي للأفراد، وهناك من يربطها بسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالأفراد، وهناك من يربطها بتبعية الجنوب للشمال.

من خلال الفصل الثاني تم إبراز واقع الهجرة غير الشرعية في المتوسط من خلال الأسباب والدوافع المؤدية لتفاقم هذه الظاهرة، مع ذكر الطرق والأساليب التي يلجأ إليها هؤلاء المهاجرين، إضافة إلى ذكر تحديات هذه الظاهرة مع التركيز على الجانب الأمني الذي يبرز أهم السياسات المتبعة من كلا الطرفين.

يتضمن الفصل الثالث وضع الهجرة غير الشرعية و ذلك بالتطرق للثورات العربية و الخلافات الموجودة بين الدول الأوروبية مع اقتراح مجموعة من الحلول لهذه الظاهرة، كما تم التطرق للآفاق المستقبلية لهذه الظاهرة و ذلك بالاعتماد على ثلاث سيناريوهات: السيناريو الخطي، السيناريو التفاؤلي و سيناريو الإخفاق.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة

الهجرة غير الشرعية

تمهيد

لقد عرف الإنسان الهجرة منذ القدم، فهي تعتبر حق من حقوق الإنسان وذلك بالانتقال بصفة قانونية من مكان لآخر سواء فرديا أو جماعيا من أجل البحث عن حياة أفضل أكثر أمنا واستقرارا.

إلا أن الهجرة لم تبقى على ما كانت عليه حيث ظهر في العقود الأخيرة مصطلح يعرف بالهجرة غير الشرعية، والذي أثار اهتمام بالغ من طرف المسؤولين ووسائل الإعلام وذلك نظرا لخطورة هذه الظاهرة التي تهدد امن وسلامة كل الدول خاصة الدول المتوسطة. وباعتبار أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة غامضة ومعقدة فقد تعددت الأطر النظرية والتحليلية التي حاولت تفسيرها، فنجد من يربطها بالذات أو بالأمن أو بالظروف المعيشة المرتبطة بالأفراد.

وسيتيم دراسة هذا الفصل علي النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المرتبطة بها

المطلب الثالث: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: النظريات السيكولوجية والنفسية

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية

المطلب الثالث: النظريات الأمنية النقدية

المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية

الهجرة ظاهرة موجودة منذ القدم، حيث كان الإنسان ينتقل بصفة شرعية من مكان لآخر بحثا عن الأمن والاستقرار. فلا يمكن فهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية دون التطرق لمفهوم الهجرة والمفاهيم المرتبطة بها.

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية مصطلح ظهر في العقود الأخيرة وأخذ صدى كبير على المستوى العالمي، وذلك باعتبارها مشكلة تهدد أمن كافة الدول خاصة الدول الأوروبية ومغربية.

1- مفهوم الهجرة:

لقد تعددت المفاهيم المقدمة لمصطلح الهجرة هي تعتبر ظاهرة جغرافية تتمثل في مغادرة الشخص لوطنه الأصلي والاستقرار في إقليم آخر.

الهجرة لغة: لفظ مشتق من الكلمة الثلاثية "هَجَرَ" ومعناها الرحيل عن المكان والتخلي عنه وأيضا تعرف الهجرة بأنها انتقال الأفراد من مكان لآخر بغرض الاستقرار فيه.

أما اصطلاحا: تعرف الهجرة بأنها الانتقال من البلد الأم للاستقرار في بلد آخر، وهي حركة تعبر عن تنقل الأفراد بشكل فردي أو جماعي من الوطن الأصلي إلى وطن جديد وعادة ما تتعلق ظاهرة الهجرة بسوء الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية...¹

وتعني الهجرة في أبسط معانيها حركة الانتقال فرديا أو جماعيا من موقع لآخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أو اقتصاديا أو سياسيا.

الدول المستقبلية للهجرة لا تهتم إن كانت الهجرة شرعية أو غير شرعية بقدر ما تهتم بالأسباب والأهداف المتعلقة بها.

¹ - جمال دوبي بونوة، "إشكالية الهجرة غير الشرعية، دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم الأسباب والحلول"، مجلة معارف، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، م.05، ع. (14 جوان 2013)، ص. 12.

أما من ناحية الدولة المرسله يطلق على الهجرة اسم الارتحال أو النزوح وهذا المصطلح يشير إلى الهجرة القسرية التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية والحروب.¹

ويعرف المعجم السياسي الهجرة على أنها: مغادرة شخص ما دولته إلى دولة أخرى بغرض الإقامة والاستيطان في البلد المقصود الجديد بشكل شبه دائم.²

ويقدم قاموس ويبستر الجديد ثلاث معان للفعل هجر "migrate":

1- الانتقال من مكان لآخر، خاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

2- الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى إقليم آخر.

3- ينتقل أو يحول " to Transfer ".

إما من وجهة نظر الديمغرافيا الهجرة تعتبر آخر العوامل الثلاث: المواليد، الوفيات والهجرة كونها أقل أهمية من المواليد والوفيات التي تؤثر في تغيير عدد السكان وتوزيعهم. رغم ذلك فالهجرة يمكن أن تصبح أهم العوامل الرئيسية الثلاثة المتصلة بتغيرات السكان في جماعة أو مقاطعة معينة، باعتبار أن نزوح السكان من مكان واستقرارهم في مكان آخر يؤثر على التغيرات في معدل المواليد والوفيات.

كما نجد القانون الدولي يعرف الهجرة على أنها انتقال الأفراد من إقليم لآخر بقصد الاستقرار الدائم فيه، وتخضع الهجرة لقانون داخلي بحيث يشترط على كل دولة تنظيم الهجرة داخل إقليمها وذلك في إطار تحقيق مصالحها، كما أنها تخضع لقانون دولي نظرا لما تثيره من

¹ - عقبة خضراوي، منير بسكري، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان واللاجئين (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2014)، ص. 335.

² - وضاح زيتون، المعجم السياسي (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط.1، 2006)، ص. 342.

مسائل قانونية دولية كحق الفرد في الهجرة، وتحديد المركز القانوني للهجرة والمهاجر وعلاقاته بكل من الدولتين المهاجر منها والمهاجر إليها.¹

حسب الموسوعة السياسية كلمة الهجرة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد

أو جماعة و يرى الباحث "تريبالا" أن للهجرة مفهومين الأول عام ويعني الحركة أو الفعل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصلية، الثاني خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم، كما يعرف المهاجر بأنه ذلك الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير مكان إقامته...².

للهجرة عدة تصنيفات إما تتعلق بالمهاجر نفسه، أو الوضع القانوني للهجرة، أو المدة الزمنية لها ولهذا تعددت أنواعها ومنها:

- 1- الهجرة التطوعية: وهي هجرة غير إجبارية بحيث تحدث بإرادة المهاجر أي بإرادته دون إكراه.
- 2- الهجرة الإجبارية: وفي هذه الحالة يجبر الفرد على الهجرة سواء من السلطات أو الجماعات وذلك نتيجة الحروب أو الكوارث الطبيعية....
- 3- الهجرة المحلية: ويقصد بها انتقال الفرد من مكان لآخر داخل نفس الدولة كالانتقال من الريف إلى المدينة.
- 4- الهجرة الداخلية أو الدولية: والتي يقصد بها انتقال الأفراد أو الجماعات من دولة إلى دولة أخرى.
- 5- الهجرة الدائمة: ويقصد بها أن المهاجر يستقر في المكان الذي هاجر إليه بصفة دائمة سواء كان ذلك في داخل الدولة أو خارجها.

¹ طارق عبد الحميد الشهاوى، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط.1، 2009)، ص 14-17.

محمد غربي، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، ع.8 (2012)، ص.5.

- 6- الهجرة المؤقتة: وهي عكس الهجرة الدائمة، كون المهاجر لا يسعى للإقامة بصفة أبدية في بلد آخر، إنما يعود إلى وطنه بعد مدة من الهجرة.
- 7- الهجرة الفردية: وهي التي تتم بشكل فردي وذلك بسبب ظروف مختلفة.
- 8- الهجرة الجماعية: ويحدث هذا بشكل جماعي، حيث تقوم مجموعة من الأفراد بالانتقال من مكان لآخر سواء كان ذلك عن طريق الهروب من الحروب أو المجاعة....¹
- 9- الهجرة السياسية: وهي هجرة الفرد أو الجماعة بسبب مضايقات السلطة الحاكمة في ذات البلد نظرا للاختلاف الفكري والتوجه السياسي وهي نوعان:
 - 1- إما عن طريق النفي من قبل النظام الحاكم أو المحتل الأجنبي.
 - 2- أو الفرار خارج الدولة وطلب اللجوء السياسي في البلد الآخر.
- 10- الهجرة المهنية: وتتمثل في هجرة الأدمغة من أصحاب الكفاءات العلمية بهدف الحصول على الميزات والوسائل التقنية التي تساعدهم على طرح إبداعاتهم واختراعاتهم العلمية، وهذا النوع كثيرا ما تكون هجرتهم إلى الدول الأوروبية وأمريكا والدول المتقدمة تكنولوجيا.
- 11- هجرة العلم: وهي هجرة طلاب العلم بفروعه المختلفة بهدف التحصيل العلمي الجديد وتحضير الرسائل العلمية في مجال الدراسات العليا.
- 12- الهجرة غير الشرعية: وهي عكس الهجرة الشرعية، حيث تتم بطرق غير قانونية حيث يقوم المهاجر بدخول أي دولة بدون أوراق إثبات كجواز السفر مثلا.²

¹ - رتيبة برد، "مكافحة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، ع. 01 (2014)، ص ص. 417، 418.

² - علي أحمد السورقي، "تعريف الهجرة وأنواعها"، في:

http://www.al.sheib.com/vb/snout keread PNP?t=3265 تاريخ الاطلاع: (2017/03/18) (15:30).

2- تعريف الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية كونها تهدد أمن واستقرار كل الدول، خاصة الدول الأوروبية التي تشهد تزايد كبير في هذا النوع من الهجرة. وقد اكتسبت هذه الظاهرة أهمية بالغة خاصة من قبل وسائل الإعلام وذلك بسبب خطورتها وتأثيرها السلبي على الفرد والمجتمع.

وتعرف الهجرة غير الشرعية على أنها عملية انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان لآخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة المتعارف عليه دوليا فالهجرة غير الشرعية عبارة عن تسلل الأفراد أو الجماعات عبر الحدود سواء البرية أو البحرية وذلك باستعمال طرق تقليدية إما عن طريق الجو يستعملون جوازات سفر ووثائق مزورة من الإقامة في البلد المقصود بطريقة غير شرعية.¹

والهجرة غير الشرعية من وجهة نظر المفوضية الأوروبية: "هي دخول الأشخاص من خارج الاتحاد الأوروبي بطريقة غير شرعية عن طريق البر، البحر أو الجو وباستعمال وثائق مزورة أو بمساعدة من قبل الشبكات الإجرامية المختصة في تهريب المهاجرين مقابل مبالغ ضخمة، كما يستغل البعض الدخول إلى التراب الأوروبي بتأشيرة صالحة لكن بلا عودة أو يغيرون غرض زيارتهم دون حصولهم على الموافقة من طرف السلطات."²

و لقد كشفت مرحلة التحولات الثورية عن وجود نمطين رئيسيين لعمليات الهجرة غير الشرعية في المنطقة العربية يتمثلان في:

أ-الهجرة الغير الشرعية الداخلية: والتي تحدث عبر انتشار نمط التحركات البشرية من بعض الدول التي تمر بظروف اقتصادية أو أمنية متوترة إلى دول الجوار، وهو النمط المنتشر في انتقال العمالة بشكل غير شرعي عبر الحدود بحثا عن فرص عمل رغم حالة الانقلاب الأمني

¹ - دوبي بونوة، مرجع سابق، ص. 12.

² - محمد غربي، مرجع سابق، ص. 52.

مثل مصر وليبيا، وسيطرة التنظيمات المسلحة مثل هجرة الليبيين إلى تونس بحثاً عن ملاذ أمن.

ب- الهجرة غير الشرعية الخارجية: والتي تتمثل بشكل أساسي في هجرة مواطني دول الشمال الإفريقي إلى دول أوروبا أي الانتقال من المجتمعات الفقيرة نحو المجتمعات الغنية ونجد منطقة المغرب العربي منطقة عبور لآلاف المهاجرين الأفارقة حسب الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال رحلات بحرية عبر المتوسط.¹

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المرتبطة بها

هناك عدة مفاهيم ذات صلة بمصطلح الهجرة غير الشرعية والتي تعني ترك البلد الأصلي والانتقال إلى بلد جديد بشكل سري مخالف لقواعد الهجرة، ومن بين هذه المفاهيم نجد:

1- اللجوء: يعتبر مصطلح غامض وذلك لصعوبة التعريف به إلا أن القاموس السياسي قدم ثلاثة معان لمصطلح "لاجئ" وهي:

أ- هو الشخص الذي ترك بلده بسبب الخوف.

ب- هو الشخص الذي ينوي الاستقرار في البلد المضيف.

ج- هو الشخص الذي لا جذور له، والذي يفتقر إلى الحماية ومكانة وطنية.²

يعرف الملجأ بأنه حماية قانونية تمنح في مكان معين سواء يكون داخل إقليم الدولة أو خارجها.

كما يعرف القانون الدولي اللاجئ على أنه: "أجنبي خرج أو اخرج من دولته الأصلية ولا يرغب أو لا يستطيع العودة إلى هذه الدولة بسبب تمزق أو انفصام العلاقة العادية التي تربطه بها إما بسبب الاضطهاد السياسي أو التهديد به وإما باتهامه بإحدى الجرائم السياسية

¹ - سميحة عبد الحليم، "الهجرة غير الشرعية هروب إلى المجهول، في:

<http://www.egynews.net/289149> تاريخ الاطلاع: (17-03-2017) (17:25).

² - زيتون، مرجع سابق، ص. 250.

وإما لرغبته في عدم الخضوع لحكومة جديدة يعتقد أنها ظالمة، من هنا فاللاجئ في نظر القانون الدولي يختلف عن الأجنبي العادي سواء كان مهاجراً، عابراً، هارباً من العدالة بسبب جريمة سياسية، أو كان أحد ضحايا الكوارث الطبيعية.¹

2-النزوح: نجد في المعاجم العربية أن كلمة النزوح جاءت من الفعل نزح أي بعد. وتعرف كلمة النزوح بأنها انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان لآخر داخل حدود الدولة، مثل الانتقال من الريف إلى المدينة، عادة ما يتم ذلك رغماً عن إرادة النازح سواء بسبب الحروب الأهلية أو التهديدات الخارجية أو لظروف اقتصادية واجتماعية أو نتيجة لعوامل طبيعية كالجفاف والتصحر.

والفرق بين اللاجئ والنازح يتمثل في كون هذا الأخير لا يعبر حدود الدولة.²

3-الاتجار بالبشر: وهي مشكلة عالمية كونها تؤثر على الدول وتمس بحدودها القومية. ويعرف بروتوكول الأمم المتحدة الاتجار بالبشر أنه: "تجنيد ونقل وإيواء الأشخاص واستقبالهم من خلال وسائل التهديد والقوة، أو استخدام أساليب الاختطاف والخداع وسوء استخدام السلطة، أو استغلال مواقف الضعف أو استلام دفعات مالية للحصول على موافقة الشخص على أن يسيطر عليه شخص آخر من أجل استغلاله، ويتضمن الاستغلال في حد ذاته استغلال الأشخاص في العمل أو الإكراه على العمل والخدمات، أو العبودية، الأشغال الشاقة الإجبارية أو إزالة الأعضاء".

وتنشأ هذه الظاهرة بفعل الظروف الاجتماعية القاسية كانتشار الفقر، كون أن الفقراء هم الأكثر استهدافاً وذلك بإغرائهم بمستوى معيشي أفضل.

¹ - برهان أمر الله، حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية)، ص ص. 13-17.

² - شعبان حمدي، الهجرة: غير المشروعة الضرورة والحاجة (جمهورية مصر العربية: مركز الإعلام الأمني)، ص 05.

كما تساهم البطالة ونقص فرص العمل على التزايد المستمر لهذه الظاهرة، بالإضافة إلى عدم وجود الاستقرار السياسي، النزاعات المسلحة وتسلط الأنظمة الحاكمة.¹

4- تهريب المهاجرين: لقد شهدت فترة نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة تزايد ملحوظ في عدد المهاجرين السريين، ذلك ما دفع بالدول إلى تكثيف جهودها من أجل حماية حدودها ومنع امتداد هذه الظاهرة إلى إقليمها.

لكن إصرار المهاجرين غير الشرعيين لدخول البلد المقصود دفع بهم للاستعانة بمنظمات مختصة تعرف بشبكات تهريب المهاجرين.

ويعرف تهريب المهاجرين على أنه: "القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لفرد أو جماعة من أجل الحصول بصفة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة".

كما يعرف حسب بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر، الجو والبحر المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة والمتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والذي أعدته الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000، على أنه "تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".²

¹ - إبراهيم سيد أحمد، قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، اتفاقية الأمم المتحدة (الإسكندرية: دار الكتاب القانوني، 2009)، ص ص. 51-82.

² - مجهول، بدون عنوان، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ع.01، (2011)، ص ص. 16، 17.

المطلب الثالث: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية

1- محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية.

يعتبر القرن الماضي قرن الهجرات بين الشمال والجنوب وخلال هذه الفترة يمكن التمييز بين محطتين:

أ- النصف الأول من القرن الماضي:

وخلال هذه الفترة كانت الهجرة تتم من الشمال إلى الجنوب، وذلك عن طريق الرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيون نحو العوالم الجديدة، ثم تلت الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها الدول الأوروبية إلى جنوب المتوسط للبحث عن موارد إنتاجية جديدة تمكنهم من تحقيق التفوق الاقتصادي وذلك عن طريق انتهاج سياسة الاستعمار والغزو.

ب- النصف الثاني من القرن الماضي:

وتتخصر هذه الفترة بين الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945)، وإثرهما ظهر وضع جديد حيث وجدت كل من فرنسا، إنجلترا، إيطاليا وألمانيا نفسها في حاجة ماسة للمزيد من العمالة الأجنبية نظرا للخسائر البشرية التي خلفتها الحربين، وذلك ما دفع بهذه الدول لجلب العمالة من الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب وجنوب الصحراء). لكن كل الهجرات الجماعية التي تمت من الشمال إلى الجنوب خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي كانت تحددها حاجة المجتمعات الشمالية للقوة البشرية، وكانت تتم وفق شروط أوروبية صارمة.¹

¹ - الشهاوى، مرجع سابق، ص ص 36، 37.

2- مراحل الهجرة في المتوسط:

تعتبر كل الهجرات التي تمت خلال العقود الثلاثة الأخيرة مرحلة حاسمة لرسم معالم جديدة للهجرة في الحوض المتوسطي، إذ نجد تدفق كبير بالنسبة للمهاجرين من الجنوب نحو الشمال مع العلم أن الهجرة في القديم كانت تتم من الشمال إلى الجنوب، ويتضح ذلك من خلال المراحل الثلاثة الآتية:

المرحلة الأولى قبل 1985:

كانت معظم الدول الأوروبية خلال هذه المرحلة بحاجة ماسة إلى المزيد من العمالة القادمة من الجنوب، كما أن هذه الدول كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين وذلك عن طريق وضع مجموعة من الشروط المتعلقة بالهجرة، إلا أن المهاجر الجنوبي في تلك الآونة طالب بحقوقه وحق أولاده كدخولهم للمدارس الحكومية وهذا ما جعله يستفيد من غفلة الأنظمة الأوروبية آنذاك.

المرحلة الثانية 1985-1995:

وتعتبر هذه المرحلة كبدائية لظهور التناقضات بين السكان الأصليين والمهاجرين، حيث أدى ذلك إلى إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا لاستيعابهما أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين، كما أن تزايد رغبة أبناء الجنوب للهجرة للشمال أدى إلى إغلاق الحدود. وفي 19 جوان 1995 ومع دخول اتفاقية شنغن الموقعة من طرف كل من فرنسا، ألمانيا، لوكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ تم بموجبها تكريس مبدأ حرية تنقل الأشخاص المنتمين للفضاء الأوروبي فقط، لكن بانضمام كل من إسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت الهجرة أبعاد جديدة غير متوقعة خاصة بعد منح السلطات لمواطنيها مزيداً من الاندماج في الفضاء المتوسطي.¹

¹ - الشهاوى، مرجع سابق، ص 36، 37.

تميزت هذه المرحلة بظهور فرق كبير بين الاتفاقية السابقة والاتفاقيات الدولية الصادرة في العام 1990 والمخصصة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأهاليهم والتي صدق عليها من طرف تسع دول جنوبية والتي رفضت من طرف الدول الأوروبية، وهذا ما يوضح أن الدول الأوروبية غير مستعدة لتقديم أي تسهيلات في حق المهاجرين.¹

المرحلة الثالثة 1995 إلى الآن:

وخلال هذه المرحلة قامت الدول الأوروبية بإتباع سياسة أمنية صارمة وذلك بتنفيذ قرارات القانون الجديد للهجرة خاصة مع كل ما يتعلق بمسألة التجمع العائلي، حيث قامت الدول الأوروبية بعقد اتفاقيات مع دول الجنوب تدعو لترحيل المهاجرين الغير الشرعيين. وكرد فعل لهذه السياسة الأوروبية ظهر ما يعرف الآن بالهجرة غير الشرعية وهي الالتحاق بالديار الأوروبية بصفة غير قانونية. فهذه القضية أضحت اليوم تهم كافة الدول الأوروبية والجنوبية المطلّة على الحوض المتوسطي، إذ نجد المغرب وإسبانيا من أكثر البلدان المعنية بهذا النوع من الهجرة كون المغرب يعتبر نقطة عبور للصفة الشمالية عبر إسبانيا.²

¹ - الشهاوى، مرجع سابق، ص ص 36، 37.

² - الشهاوى، مرجع سابق، ص. 37.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

لقد تعددت الأطر النظرية التي عالجت وفست ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمختلف أبعادها ومن بين هذه النظريات نجد:

المطلب الأول: النظريات السيكلوجية والنفسية

1- نظريات الحاجات الإنسانية:

الإنسان هو كائن يشعر دائما بالحاجة لأشياء مشبعة، وهذا ما يؤثر على سلوكه وهذا ما يجعله يبحث عن إشباع حاجاته بشتى الطرق، من خلال سعيه وبذل المجهود من أجل تحقيق ذلك. فالحاجة غير المشبعة تدفع الإنسان للتحرك والعكس صحيح، فالحاجة المشبعة لا تدفع السلوك الإنساني للتحرك، وحاجات الإنسان تبدأ من الأساسيات كالحاجات الفيزيولوجية، وحاجته للأمان، فالحاجات الاجتماعية، حتى يصل إلى تحقيق الذات.¹

2- النظرية الإنسانية في تكوين السلوك المنحرف:

يرى "كارل روجين" أن الإنسان يكون شخصيته من ثلاثة عناصر:

أ- العضوية: بمعنى الإنسان بجميع أبعاده البيولوجية.

ب- الخبرة: والتي تتشكل نتيجة الاحتكاك المتواجد بين الأفراد والبيئة التي يتواجد فيها والخبرات المتبادلة فيما بينهم، ففي بعض الأحيان الفرد لا تهمه حقيقة الأشياء بقدر ما تهمه كيفية رؤيته لها فمثلا عند بعض الشباب الفيزا إجراء تعسفي ولهذا يلجأ العديد من الشباب إلى الهجرة غير الشرعية من أجل الانتقال إلى بلد آخر، بغض النظر عن طبيعة التأثيرات التي تنتج منها.

¹ - خالد بومنجل، النظريات المفسرة للهجرة، الحوار المتمدن، ع. 5292 (2017/03/19)، في: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid532199 تاريخ الاطلاع: (15/03/2017) (12:15).

ج- الذات: هذا العنصر الثالث يكون عن طريق التفاعل الموجود بين العضوية والبيئة، بحيث يقوم الذات باستيعاب قيم الأفراد الذين يتفاعل معهم والتي تتسجم مع الحاجات العضوية، وفي نفس الوقت تقوم الذات بتحريف وتشويه القيم التي لا تتسجم مع الأهداف العضوية.¹

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية

1- النظرية النيوكلاسيكية: وتعود هذه النظرية إلى نموذج التطور في الاقتصاد المزيج لصاحبه لويس W.A.Lewis، حيث حاول من خلال هذه النظرية حاول إيجاد تعريف أو تحليل للهجرة.

تؤكد مختلف الدراسات الاقتصادية أن الفوارق الاجتماعية والجغرافية وتوزيع الدخل الفردي عامل أساسي وسبب الهجرة للخارج، وفي التحليل النيوكلاسيكي الحدي المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتحقيق المنفعة بأقل الأثمان وتعد الهجرة استثمار ايجابي بالنسبة للدول المستضيفة وذلك بتحقيق الأرباح بأثمان قليلة.²

2- نظرية التبعية: وهذه النظرية تركز على تطور الرأسمالية المكونة من دول مصنعة ومتطورة أو ما يسمى بالدول المركزية، في حين نجد دول المحيط المتخلفة تربطها علاقة تبعية بدول المركز، أي أن دول المحيط تابعة لدول المركز.

وهذه النظرية تعتبر الهجرة ما هي إلا استغلال من طرف دول المركز واللامساواة في الأجور، وفي هذا الصدد يعتبر سمير أمين* أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين.

¹ - بومنجل، المكان نفسه.

² - برد، مرجع سابق، ص ص. 19-21.

*سمير أمين(03-09-1931) مفكر و اقتصادي مصري، برز على ساحة الفكر التنموي و الاقتصادي له العديد من الكتب معظمها بالفرنسية إضافة إلى العديد من التقارير والدراسات، الندوات و المؤتمرات العالمية.

وقد استطاع بورتس "portes" عام 1981 وساسن S. Sassen عام 1988 تطبيق نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها النظام الرأسمالي، فعلاقة الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط، واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر لدول المركز.¹

المطلب الثالث: النظريات الأمنية والنقدية

1-مدرسة كوبنهاغن:

تعددت دراسة "ادوارد مورتي مور" للرؤية الأمنية في علاقاتها مع جنوب المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة نحو الدول الأوروبية، فهو ينظر إلى الفوضى الناشئة في وسط وشمال أوروبا بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي، ويرى أن هذه الدول مصدر تهديد الأمن الأوروبي بينما نظرتة نحو دول غرب وجنوب القارة الأوروبية فالتهديد يأتي من دول جنوب المتوسط بحيث يوضح الباحث أن "التهديدات" القادمة من الجنوب لها جذور اقتصادية، اجتماعية، وسياسية ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي بل يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل الجوانب، وهذا عكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، فالأمن بالمفهوم المعاصر اختلف عن المفهوم السابق بحيث الأمن المعاصر ليس مجرد ترتيبات للدفاع أو الحماية، بل هو الاستقرار بكافة معانيه، حيث أنه يركز على حماية الآخرين، ولا يزداد إذا كانت الوسائل المستخدمة لضمانه تولد للأمن الذي تشكل خطر على الأفراد.²

حسب المنظور النقدي لمدرسة "كوبنهاغن" للمفكر "باري بوزان" فالأمن الشامل الذي يخص جميع الأشخاص في العالم يدل على توسع مفهوم الأمن، وبعد التسعينات كان من الصعب على "بوزان" أن يؤكد بأن الدولة هي الموضوع المرجعي للأمن، مع وجود النزاعات

¹ - برد، مرجع سابق، ص ص. 19 - 21.

² - فائزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995 - 2010، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلوم، السنة الجامعية 2010/2011)، ص ص. 45 - 50.

العرقية في أوروبا والإبادة في الدول الإفريقية، ازدادت نسبة الهجرة غير الشرعية ، ما دفع بـ "بوزان" و"أول ويفر" لتطوير صياغة مفهوم الأمن.

أ- **نظرية الأمن المجتمعي:** "لباري بوزان" جاءت كردة فعل للأجندة البحثية للمدرسة حيث تزايدت الأصوات المنادية لفك الارتباط التقليدي والتعسفي بين مفهوم الأمن والدولة، وقد اعتبر بعض النقاد أن الفرد هو الهدف الأساسي للأمن والدولة ما هي إلا وسيلة لتحقيق هذا الهدف وفي بعض الأحيان الدولة تكون عاجزة عن مواجهة التهديدات والظروف التي أنتجتها العولمة، وحسب هذه المدرسة فإن كل هذه التهديدات تؤدي إلى خلق مشاكل وتوترات، مما يؤدي إلى تفاقم الصراعات والنزاعات بين الدول وداخل المجتمعات، وحسب "باري بوزان" فالأمن المجتمعي مرتبط بالأمن الثقافي وهوية الأمم والايولوجيا، وأن المجتمع هو الطرف المعرض للتهديد وأن الهوية هي القيمة المهددة، وإن اسقط هذا المفهوم على الظاهرة المدروسة نجد أن مؤشر الديمغرافيا يعتبر من أهم الانشغالات الكبرى للأمن وذلك بسبب انعكاساته السلبية كزيادة تدفق المهاجرين من الضفة الجنوبية نحو الضفة الشمالية للمتوسط، إذ تعتبر الدول المغاربية أكثر الدول من حيث النمو السكاني وهذا ما أدى لتخوف الدول الأوروبية، بالإضافة إلى ارتفاع البطالة في الجنوب وزيادة الضغط على دول الشمال بسبب الهجرات التي أصبحت من عوامل التهديد للمجتمعات الأوروبية. كما يرى البعض أن الهجرة غير الشرعية مصدر التهديدات وأحد ميزات ما بعد الحرب الباردة أي هي قادمة من الجنوب وتهدد بصفة كبيرة أمن الدول الأوروبية.¹

ب- **نظرية الأمننة:** تعتبر من أهم الإسهامات الفكرية لمدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية "لأول ويفر" الذي تطرق في هذه النظرية إلى تأثير البنية الخطابية في تشكيل الفعل الأمني، حيث قام بتطويرها إلى برنامج بحثي للدراسات الأمنية، فحسبه تحديد المشكلة الأمنية تعتبر

¹-ختو، المكان نفسه.

الخطوة الرئيسية لبناء إطار معرفي للأمننة ويتم ذلك من طرف أصحاب السلطة والنخب في الدولة عن طريق الخطاب.¹

الهدف الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية وأن المشكلة الأمنية تنتقل من "السياسة العادية" إلى "سياسة الطوارئ" وهذا ما نلاحظه في قضية أمننة الهجرة في أوروبا، ذلك بفضل الخطابات السياسية حيث استطاعت النخب الأوروبية رفع مستوى قضية الهجرة من سياسة عادية إلى تهديد لأمن أوروبا وهويته، وأكدت المدرسة أن: "الأمن ليس واقعا موضوعيا، إنما هو بناء اجتماعي".

تعتبر كوبنهاغن الهجرة تهديد حقيقي لأمن الدول خاصة الأوروبية، وهذه الفرضية قائمة على أساس وجود انسجام ووحدة ثقافية داخل المجتمعات، وأن المهاجر سوءا شرعي أو غير شرعي ينسجم مع ثقافة البلد المهاجر إليه، كما تبنت هذه المدرسة الهجرة غير الشرعية وآثارها على العلاقات الأورومغاربية من خلال نظرة واسعة للأمن، وأن مفهوم الأمننة لئول ويفر جعل قضية الهجرة في حالة استثنائية مما أدى بالاتحاد الأوروبي لاستعمال خطاب أمني لقضية الهجرة غير الشرعية من أجل اتخاذ قرارات والتدابير اللازمة لرفع الطوارئ.

2- مدرسة باريس:

في بداية التسعينات كان معظم باحثي تحليل البناء السياسي الأمني يشكل حقل أمني داخلي وأمننة الهجرة نحو أوروبا تعتبر من أكثر المواضيع تناولا في المواضيع البحثية، وقد قدمت مدرسة باريس تعديل المنظور السائد حول الأمن من خلال ثلاث طرق:

- بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي اقترحت المدرسة معالجة "فكولية" حسب مقارنة "مشال فوكو" للأمن باعتباره تقنية الحكومة.

- بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة، هذه المقاربة تركز على تأثيرات ألعاب القوة.

¹ - ختو، المكان نفسه.

- بدلا من التركيز على أفعال الكلام فهذه المدرسة تؤكد على الممارسات والسياقات أي كل ما يعيق الحكومة.

بوجود عالم مهدد من طرف الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والاضطهاد، فحسب مدرسة باريس هذه القضايا يجب على الباحث أن يصفها كأسئلة عالقة تحتاج إلى إجابات، كما أدت هذه التهديدات الجديدة إلى ظهور العديد من المهن التي تؤدي دور فعال هي المهام الأمني كالشرطة الجنائية وشرطة مكافحة الإرهاب ومراقبة الهجرة والاستخبارات...

كما أن مدرسة باريس تعتبر الأمن نمط للحكومية بحيث يختزل في ممارسات الشرطة عبر تقنية المراقبة ففي عالم أكثر عولمة وتكنولوجيا أصبحت الشرطة وأنشطتها أكثر اتساعا بحيث تجاوزت طابعها التقليدي إلى أنشطة خارجية.

يرى "جوف هوس منس" Juf Husmans أن الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا ظاهرة مقلقة سياسيا واجتماعيا وثقافيا تؤدي إلى انعدام الأمن، وأن العديد من المهاجرين للصفة الشمالية يشكلون خلل في المجتمع ولاحتواء الوضع تلجأ الدول الأوروبية للعمليات السياسية كفرض خطاب جديد حول الأمن كما يطالبون بتكثيف الجهود والتنسيق لمواجهة المخاطر والتهديدات من خلال المراقبة المجتمعية على الأشخاص العاديين أو المشتبهين.

ولو أسقطت هذه الدراسة على موضوع الهجرة غير الشرعية فإن المسؤولين في الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط توصلوا إلى الاعتماد على طرق مراقبة الحدود وتدفقات الهجرة من الدول المصدرة نحو الدول المستقبلية، وقد اعتمد الأوروبيون على تقنيات جد متطورة قامت بعدة اجتماعات مع الحلف الأطلسي، وإنشاء منظمة frontex لمراقبة الحدود الأوروبية وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها، وفي عام 1995 تم إنشاء وحدتين للتدخل السريع في المتوسط وهما "الاوروفور" و"الاورومافور" تقومان بمراقبة شاملة وتقنيات جد متطورة للحد من الهجرة وتدفق المهاجرين نحو الشمال.¹

¹ - ختو، المرجع السابق، ص ص. 51 - 61.

خلاصة الفصل:

الهجرة ظاهرة عرفت بها البشرية منذ القدم، حيث كان الإنسان ينتقل من مكان لآخر وذلك سعياً للبحث عن الأمن والاستقرار.

عرف الفضاء المتوسطي عدة هجرات بين الدول الشمالية والجنوبية، حيث كانت الدول الأوروبية بحاجة ماسة للعمالة القادمة من الجنوب، إلا أن الهجرة لم تبقى على ما كانت عليه حيث ظهر في السنوات الأخيرة مصطلح الهجرة غير الشرعية الذي يثير مخاوف هذه الدول ويهدد أمنها، وقد ارتبطت هذه الظاهرة بعدة مفاهيم كاللجوء والنزوح....

لقد تعددت الأطر النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية، وذلك باعتبارها ظاهرة معقدة، فهناك من يربطها بالفارق الاجتماعي الموجود بين الضفتين ويتجسد ذلك من خلال توزيع الدخل الفردي، كما تعتبر الهجرة بمثابة استثمار ايجابي للدول المستضيفة أي تحقيق المنفعة بأقل الأثمان، وهناك من يربطها بتبعية دول المحيط لدول المركز.

الفصل الثاني

واقع الهجرة غير الشرعية

والسياسات المنتهجة للحد منها.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية وليدة لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية غير مستقرة، وهي مخالفة للقوانين الدولية المتعارف عليها وقد أصبحت اليوم هذه الظاهرة دولية كونها تشمل كل الدول خاصة الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط نظرا للتزايد المستمر لنسبة المهاجرين الغير الشرعيين من الدول المغاربية نحو الدول الأوروبية، ويستلزم التعاون بين الضفتين من أجل معالجة الأسباب ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة. وفي هذا الإطار سعت الدول الأوروبية لعقد عدة سياسات ومبادرات تهدف لمعالجة هذه الظاهرة أو الحد منها إلا أنها لم تحقق الأهداف المسطرة ونفس الشيء بالنسبة للدول المغاربية. نظرا لفشل كل المحاولات الفردية اتفق الطرفان على وضع سياسات مشتركة صارمة من أجل تحقيق نتائج أفضل إلا أن خلفيات هذه السياسات أثرت سلبا على الدول المغاربية مقارنة بالدول الأوروبية.

سيتم دراسة هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: طرق وأساليب الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الاورومغاربية

المبحث الثاني: السياسات المنتهجة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط

المطلب الأول: سياسات الدول الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: سياسات الدول المغاربية للحد من الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: الأطر المشتركة للحد من الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية

ترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بأسباب عدة منها تدني المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتسلط الأنظمة الحاكمة، وهذا ما دفع بالأفراد للهجرة بحثاً عن مستوى معيشي أفضل و يلجئون اثر ذلك للمغامرة بأنفسهم و إتباع الطرق الغير شرعية، و قد أثرت على الدول الأوروبية خاصة لذلك وجب التعاون بين هذه الدول من أجل إيجاد حلول ناجعة تحد من هذه الظاهرة.

المطلب الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية

من بين أهم الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية نجد يتعلق بالجانب الداخلي والجانب الخارجي.

1- الأسباب الداخلية

أ- الأسباب الاقتصادية:

تعد من بين العوامل التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية، فالالاقتصاد اليوم يلعب دورا هاما بحيث تزايد موارد الدول من الأموال يؤدي إلى خلق فرص عمل للأفراد ما يمكنهم من توفير كافة متطلباتهم المعيشية، ويعتبر العامل الاقتصادي أهم عامل دافع لمغادرة الإقليم بصفة غير شرعية كما أن تدني الوضع الاقتصادي في البلدان النامية وقلة فرص العمل وتدني مستوى الخدمات وارتفاع نسبة البطالة دفع بالكثير لترك أوطانهم والبحث عن مستقبل أفضل خارج وطنهم الأصلي.¹

¹ - دوبي بونوة، مرجع سابق، ص ص. 21، 22.

ب- الأسباب السياسية والأمنية:

إن أكثر الهجرات التي تحدث اليوم وبنسبة كبيرة تعود لأسباب سياسية وأمنية بحيث تؤدي الصراعات السياسية والأمنية و تسلط الأنظمة الحاكمة لهروب عدد كبير من السكان إلى الدول المجاورة الأخرى سواء بصفة شرعية أو غير شرعية بحثا عن الهدوء والسلام الأمن والاستقرار بعيدا عن التوتر.

وكثيرا ما نلاحظ في السنوات الأخيرة تزايد نسبة المهاجرين غير الشرعيين بسبب انتشار الحروب الأهلية والدولية، مثل تونس و ليبيا...¹.

كما أن الأزمات السياسية وغياب الديمقراطية وانعدام الثقة بين المواطنين والدولة، وغياب السياسات الإصلاحية والخطط التنموية و الاضطهاد الديني و العرقي تعد من أهم العوامل الطارئة أي التي تدفع بالأفراد للهجرة غير الشرعية.

ج- الأوضاع الاجتماعية:

من أسباب الهجرة غير الشرعية نجد عدم التوافق الأسري والطبقي وضعف الروابط الاجتماعية، إذ نجد المهاجرين يتحمسون للهجرة والمخاطرة وقبولهم بأي عمل فقط من أجل تحقيق أحلامهم، وفي الوقت الحاضر تحولت الهجرة إلى حاجة ضرورية خاصة في أوساط الشباب، ذلك من أجل توفير متطلباتهم اللازمة وجمع اكبر قدر من الأموال لتحقيق رغباتهم، وبسبب البطالة وتدني المستوى الاجتماعي أصبح معظم الشباب يرغبون في الهجرة بدافع البحث عن النجاح الاجتماعي المفقود في بلدانهم والتطلع إلى مستقبل أفضل وراء البحار دون مبالاتهم بالأخطار التي قد تواجههم وذلك أملا في الابتعاد عن الفقر والعوز وتحقيق مبتغاهم في الضفة الأخرى.²

¹-دوي بونوة، مرجع سابق، ص ص. 20، 21.

²- ناصر بن حمد الحنايا، الهجرة المشروعة، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية تنمية المهارات في ادارة الاحوال المدنية في الدول العربية، السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2013، ص.07.

إضافة إلى الحالة النفسية لبعض الشباب الطامحين إلى حب المعرفة والاطلاع على الحضارات والأمم مهما كانت الوسائل المستعملة لذلك.¹

حسب Bogue D.J و في كتابه "دراسة في المجتمع" فإن حوالي 25 عمل مؤثر على الهجرة و حسبه فإن 15 عامل مرتبط باختيار مكان الهجرة و 10 عوامل تتمثل في العوامل الاجتماعية و الاقتصادية.²

2- الأسباب الخارجية:

أ- الاستعمار الكولونيالي:

يعتبر السبب الرئيسي في تخلف الدول المصدرة للمهاجرين في مختلف المجالات كونه سيطر عليها واستحوذ على كل مواردهم وحول سكانها إلى عبيد، وقد شهدت بعض هذه الدول نظماً للعزل والتمييز العنصري وهذا ما أثر سلباً على التنمية في تلك الدول.

ب- الاستعمار الحديث:

رغم أن كل الدول تتمتع بالاستقلال إلا أن الاستعمار الاقتصادي مازال حتى اليوم وذلك عن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي قامت ببسط نفوذها في الدول النامية وقامت بإعاقة كافة المبادرات الاستثمارية المحلية ما أدى لتوقف عملية التنمية.

ج- العولمة والمشروطية الدولية:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى ظهور العولمة في البلدان النامية والصناعية، ذلك ليس بهدف تحقيق معدلات نمو عالية فحسب بل لتحقيق تنمية حقيقية شاملة. فالعولمة تفتح أفاقاً كبيرة لتحقيق تنمية فاعلة في البلدان النامية ذلك أن نظرنا إليها على أساس تسارع في معدلات التدفق للسلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا من المنتج إلى المستهلك أو من الاقتصاديات

¹ - الحنايا، مرجع سابق، ص. 07.

² - عبد اللطيف شهاب، "ظاهرة الهجرة الدولية دراسة تحليلية لحركة الهجرة الإفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، ع.16 (2008)، ص.11.

القومية والصناعية إلى الاقتصاديات الضعيفة والريعية. غير أن توظيف القوى الكبرى العولمة لمصلحتها يعطل تلك الفرص ويجعل القوى الاقتصادية الفاعلة تستحوذ على مكاسب العولمة عن طريق استعمالها للشركات متعددة الجنسيات، وهذا ما يبرز أن الدول المتقدمة قد استعملت العولمة لغرض استعمار الدول النامية.¹

المطلب الثاني: طرق وأساليب الهجرة غير الشرعية

البحث عن العيش برفاهية وكرامة والتخلص من صعوبات الحياة، هو الهدف الأساسي الذي يسعى معظم شباب الدول المغاربية لتحقيقه، حيث يلجئون اثر ذلك إلى استعمال عدّة أساليب للوصول إلى الدول الأوروبية المتقدمة والتي تتوفر على كل متطلبات الحياة المستقرة. ومن بين أهم هذه الأساليب نجد تعاقد الشباب مع شركات التهريب المختصة لنقل المهاجرين بطريقة غير شرعية، وذلك مقابل مبالغ مالية ضخمة.

كما نجد معظم الأفراد سواء رجال أو نساء يلجئون إلى ما يسمى بالزواج المؤقت أو الشكلي من الأوروبيين وذلك من أجل الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة. إضافة إلى أن بعض السائحين والطلاب الذين يهاجرون بصفة شرعية لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء مدة إقامتهم، وذلك ما يدفع بهم للعيش بصفة دائمة في تلك البلدان وبطريقة غير شرعية.²

للحجرة ثلاث طرق تتمثل في:

1- طرق التهريب البرية: وتتم عن طريق الحدود، حيث يلجأ المهاجرين لعبور حدود دولتهم نحو الدول المجاورة ذات القرب الجغرافي للصفة الشمالية من أجل الوصول إلى الدول

¹ - هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2010)، ص ص.96،97.

² - حضراوي، بسكري، مرجع سابق، ص. 336.

الأوروبية، حيث نجد بعض المهاجرين يعبرون أراضي ليبيا من أجل الوصول إلى مالطا، اليونان وإيطاليا.

2- طرق التهريب البحرية: إن الموقع الاستراتيجي الذي يحضى به البحر الأبيض المتوسط والذي يفصل بين الضفتين الشمالية والجنوبية، أتاح الفرصة لشبكات التهريب من نقل المهاجرين عبر البحر بصفة غير شرعية من الجنوب نحو الشمال، وذلك إما بالتعاقد مع أصحاب السفن التجارية أو العاملين في مجال الصيد أو استعمال المركبات الصغيرة مقابل مبالغ مالية ضخمة. وغالبا ما تنتهي هذه الهجرة بمأساة نظرا لصعوبة التنقل في البحر خاصة أثناء استعمال المركبات البسيطة.

فالبحر أصبح الآن بمثابة تهديد لأمن وسلامة الأفراد في الدولة.

3- طرق التهريب الجوية: وذلك عن طريق تزوير تأشيرات الهجرة للدول الأوروبية، حيث يقوم المهاجر بتقديم مستندات مزورة من أجل الحصول على التأشيرة.¹

المطلب الثالث: تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الاورومغاربية

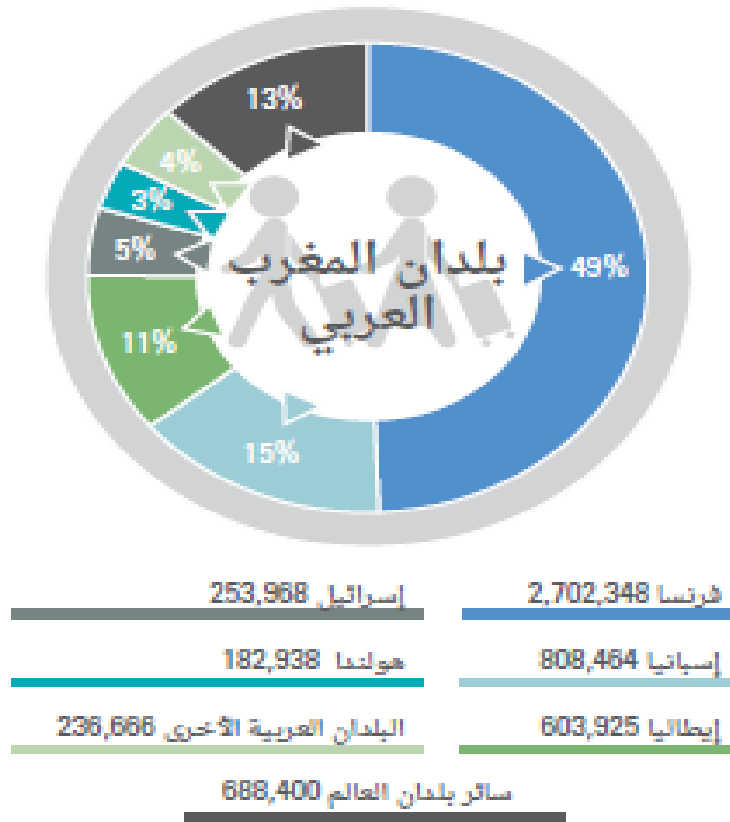
أثرت الهجرة غير الشرعية سلبا على العلاقات الاورومغاربية نظرا لما تشهده بعض الدول خاصة منطقة شمال إفريقيا من ضعف في كل الميادين خاصة ما يتعلق باقتصادها حيث أدى ذلك إلى تغيير هذه الدول وجهتهم والانتقال إلى الدول الأوروبية من أجل تحسين ظروف معيشتهم والسعي وراء حصولهم على ما يسمى بالعملة الصعبة إلا أن ذلك يؤثر بشكل سلبي على العلاقات الاورومغاربية بحيث ترى دول الاتحاد الأوروبي بان المهاجرين غير الشرعيين القادمين إلى الدول الأوروبية يشكلون مصدر تهديد لهم فالتزايد المستمر لهؤلاء المهاجرين هو السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة البطالة في أوروبا ما أدى لتزايد نسبة العاطلين

¹ - الشهاوى، مرجع سابق، ص ص. 43- 47.

عن العمل كما أنهم ينافسون المواطنين الأصليين في سوق العمل إضافة إلى انتشار الفساد و تزايد كل أشكال الجريمة ما أثار تخوف دول الاتحاد الأوروبي.¹

تلعب الصلات التاريخية و الثقافية الموجودة بين البلدان العربية دورا هاما في التأثير على أنماط الهجرة و أحسن مثال على ذلك تواجد أكثر من 90% من مهاجرين جزائريين في فرنسا نظرا للصلات التي تربط بين البلدين كما نجد نفس الشيء بالنسبة للمغرب و اسبانيا.

الشكل 01: يبين وجهة المهاجرين من منطقة المغرب العربي لسنة 2013:



المصدر: تقرير الهجرة الدولية لسنة 2015، ص.51.

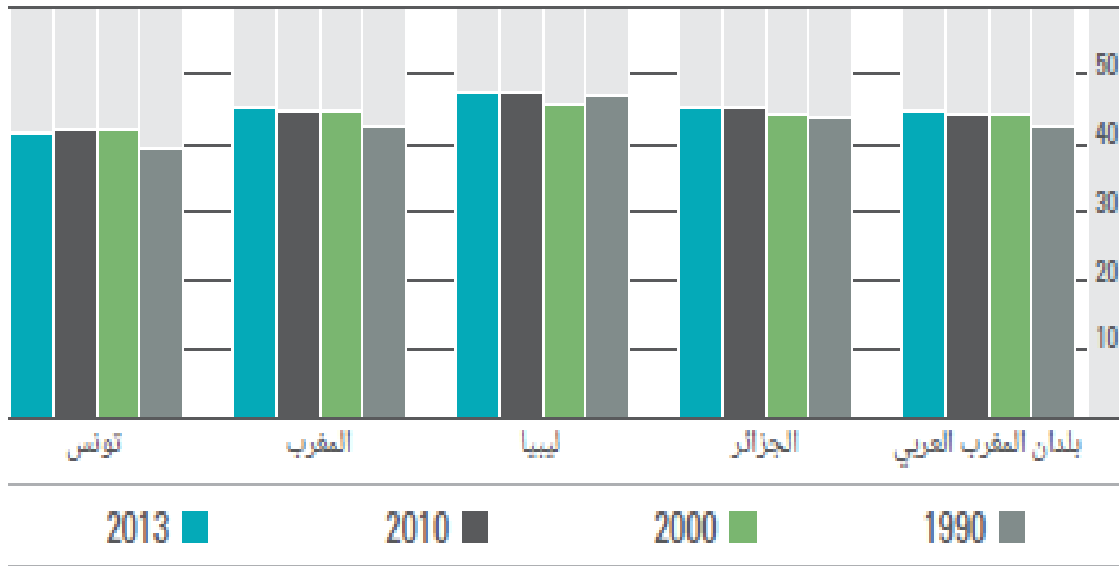
يتضح من خلال الشكل البياني أن أكثر من 86% من المهاجرين من الدول المغاربية متواجدين في أوروبا، بحيث نجد فرنسا الوجهة الأولى لهؤلاء المهاجرين بنسبة 49% أي

- مجدوب عبد المومن، "ظاهرة الهجرة السرية و الإرهاب و أثرهما على العلاقات الاورومغاربية"، دفاثر السياسة¹ و القانون، ع.(10 جانفي 2014)، ص.306.

2،348،702 مهاجرا، إلى جانبها نجد اسبانيا بنسبة 15% أي 808،464 مهاجرا. كما نجد إيطاليا بنسبة 11% أي 603،925 مهاجرا.¹

كما نجد أيضا الدول المغاربية التي تعاني من ارتفاع نسب هجرة مواطنيها باتجاه الدول الأوروبية فالدول الجنوبية تعتقد أن الدول الشمالية تصنع من المهاجرين وأبنائهم شخصيات أخرى وذلك من خلال ترسيخ ثقافتهم ما يؤثر على ثقافتهم ولغتهم الأصلية بحيث يؤثر ذلك على بشكل سلبي على انتمائهم القومي وأن كل ما يحدث اليوم من هجمات إرهابية وكل ما تعانيه الدول الجنوبية سببه الدول الأوروبية التي تقوم بتخطيط و تمويل أشخاص ذوي أصول عربية أو أفريقية من أجل القيام بأعمال إجرامية في وطنهم الأصلي كما أن الدول الأوروبية تقوم بإغراء مواطني الدول المغاربية خاصة.²

الشكل 02: يوضح نسبة الهجرات من بلدان المغرب العربي



المصدر: تقرير الهجرة الدولية 2015، ص. 51.

¹ - ريما خلف، وليام لاسي سويتغ، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، تقرير الهجرة الدولية 2015، الأمم المتحدة و المنظمة الدولية للهجرة، ص. 51.

² - عبد المؤمن، مرجع سابق، ص. 306.

يوضح الشكل البياني أن نسبة المهاجرين من بلدان المغرب العربي قد ارتفع بشكل كبير في الفترة ما بين 1990-2013 خاصة من طرف ليبيا التي تعتبر بوابة عبور على غرار باقي الدول.¹

¹ - خلف، لاسي سويتغ، مرجع سابق، ص. 51.

المبحث الثاني: السياسات المنتهجة لمكافحة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط

سعت الدول الأوروبية إلى مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أضحت تهدد أمنها و استقرارها و ذلك باتخاذ عدة إجراءات صارمة تتعلق بتشديد حراسة الحدود و ذلك عن طريق إنشاء وكالات مختصة إضافة إلى فرض العقوبات على أي شخص أجنبي دخل الأراضي الأوروبية بصفة غير قانونية، كما نجد أيضا الدول المغاربية سعت للقضاء على هذه الظاهرة إلا أن كل المحاولات الفردية المقدمة من كلا الطرفين باءت بالفشل و ذلك ما دفع للتعاون فيما بينهما و ذلك بعقد عدة سياسات مشتركة.

المطلب الأول: سياسات الدول الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية

1- المنظور الأوروبي للمهاجرين:

تعتبر الهجرة غير الشرعية السبب الرئيسي للخلاف الموجود بين التنظيمات السياسية والحزبية في أوروبا وذلك يعود لغياب السياسة المشتركة بخصوص هذه الظاهرة نظرا لتعدد التيارات المتواجدة في السلطة والتي تتمثل في:

أ- **الاتجاه المعارض:** حيث يعارض هذا التيار تنقل المهاجرين وذلك لاعتبارهم تهديد الأمن وثقافة أوروبا.¹

ويتجسد ذلك من خلال البعدين التاليين:

✓ **البعد الثقافي:** بحيث يعتبر التيار اليميني الأوروبي المهاجرين خاصة المغاربة المسلمين تهديد لهم وذلك نظرا لاختلاف الثقافة والهوية بين الشعبين واستحالة اندماجهم. فبنظرهم الحل يكمن في إعادة المهاجرين إلى أوطانهم، فهذا التيار يركز على العامل الثقافي من أجل تغطية توجهه العنصري المعادي للمهاجرين الأجانب.

¹ - صاغور، مرجع سابق، ص.110.

✓ البعد الأمني: ويركز هذا البعد على فكرة أن الدول الجنوبية مصدر تهديد للدول الشمالية خاصة الطائفة المسلمة، وهذا ما دفع إلى تجريم الهجرة والتي أصبحت مثل جرائم التهريب والإرهاب الدولي.

ويعتبر المهاجرين السريين أكثر عرضة للعداء والاعتقال خاصة من طرف إيطاليا، إسبانيا واليونان باعتبارها مناطق حدودية للدول الأوروبية.

ب- الاتجاه المؤيد: حيث يؤيد هذا التيار فكرة تواجد المهاجرين في أوروبا وذلك نظرا للإيجابيات التي تنتج عن ذلك خاصة في المجال الاقتصادي.

كما أن هذا التيار يرفض العنصرية ضد المهاجرين كونها قد تؤدي إلى نتائج سلبية من قبل هؤلاء المهاجرين الذين يعانون من التمييز لأسباب ثقافية وهمية غير واقعية.

وعموما هناك أربع (4) وجهات نظر لدول الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة:

✓ ألمانيا، النمسا وهولندا: تقدم الأولوية للتحكم في الحدود الخارجية وتهتم بسياسة التوسع نحو أوروبا الشرقية

✓ فرنسا، بريطانيا وإيرلندا: تركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مستعمراتها القديمة، وضرورة تكثيف التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية.

✓ الدول الاسكندنافية: بحيث تركز في سياسة الهجرة على ضرورة احترام حقوق الأجانب خاصة فيما يتعلق بتقديم الحماية للأزمة للاجئين.

إيطاليا، اليونان، إسبانيا والبرتغال: ترى أن الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوروبا وتركز على ضرورة التعاون الأوروبي لوقف الهجرة غير الشرعية وانتهاج سياسة انتقائية.¹

2- التدابير الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول الأوروبية خاصة مع تزايد نسبة هؤلاء المهاجرين والآثار السلبية المترتبة عن ذلك.

¹ - المرجع نفسه، ص. 110، 111.

وقد قامت المفوضية الأوروبية بإصدار عدة إجراءات لدعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الحدود ومكافحة الهجرة، ويتجسد ذلك من خلال المحاور الآتية:

1- اعتماد الدول الأوروبية على نظام موحد يتعامل مع إشكالية منح تأشيرات لدخول الرعايا الأجانب، وهو ما يعرف " باتفاقية شنغن" والتي وقعت في 14 جوان 1985 من طرف الدول الأوروبية بحيث تهدف هذه الاتفاقية إلى إلغاء كافة الإجراءات والسيطرة الأمنية المفروضة على تنقل الأفراد المنتمون لدول الاتحاد الأوروبي وتمكينهم من التنقل بكل حرية دون قيود.

2- إصدار الكتاب الأخضر حول الهجرة: اصدر المجلس الأوروبي في 11 جانفي 2005 الكتاب الأخضر حول الهجرة حيث يعتبر من اخطر السياسات المعتمدة في مجال الهجرة الدولية عامة و هجرة جنوب و شرق المتوسط بصفة خاصة كونها تهدف في أساسها في تبني آلية انتقالية تفتح الأبواب أمام المهارات و ذوي العقول و تغلقها على غيرهم مما يدل على براغماتية وإستراتيجية السياسة الأوروبية للهجرة في محاولتها لاستنزاف الجنوب من كل موارده البشرية و إغراقه في التخلف و التبعية بحجة الحفاظ على الأمن.¹

3- مراقبة الحدود الخارجية الأوروبية بهدف التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من طرف الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود frontex والتي أنشأت في أكتوبر 2004 من طرف الاتحاد الأوروبي، بحيث تعمل على منع دخول المهاجرين غير الشرعيين سواحل الاتحاد الأوروبي الممتدة على طول 42 ألف/كلم.²

أصبحت هذه الوكالة فاعل رئيسي في سياسة الهجرة حيث أصبح دورها بارز ويتضح ذلك من خلال ارتفاع ميزانيتها السنوية من 19 مليون يورو في 2006 إلى 118 مليون يورو في 2011، كما استفادت هذه الوكالة من عدة أجهزة عسكرية بحيث تملك 26 طائرة، 113 باخرة و 476 شاحنة مجهزة بمعدات جد متطورة كالرادارات لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

¹ - احمد طعيبة، مليكة حجاج، "الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة واليات الحماية"، دفاثر السياسة والقانون، جلفة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، ع.15(جوان2016)، ص.31.

ومن مهام هذه الوكالة إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية إضافة إلى إبرام عدة اتفاقيات مع دول الجنوب المهاجر منها بهدف وقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين، إذ قام حراس السواحل الإيطالية في جوان 2009 بتقديم حوالي 75 مهاجر غير شرعي قدموا من ليبيا إلى السلطات.¹

4- منظمة الشرطة الأوروبية: تعود فكرة إنشائها إلى المستشار الألماني Kohl Helmut بمناسبة قمة لوكسمبورغ في 29 جوان 1991، ذلك على منوال النموذج الفدرالي الألماني لمكافحة الإجرام المنظم، حيث نجحت هذه الفكرة وتمت المصادقة عليها بمقتضى المادة الأولى من اتفاقية ماستريخت Maastricht*. في 07 فيفري 1992 حددت لها مهمة خلق نظام لتبادل المعلومات على مستوى الاتحاد الأوروبي من أجل مناهضة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، من أهم الأعمال التي قامت بها المنظمة التصدي لشبكات التهريب الناشطة في شمال إفريقيا... وأصبحت مهتمة أيضا منذ 2010 بحالات الزواج الذي يتم بغرض الحصول على الوثائق، كما حثت على ضرورة ضبط المستفيدين من المهاجرين غير الشرعيين والذين يبذلون قصارى جهودهم لتوفير المأوى لهم واستغلالهم بالاعمال الشاقة

5- النظام الأوروبي لمراقبة الحدود: تأسس سنة 2013 بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حيث طبق هذا النظام في ديسمبر 2014، يهدف هذا النظام لتخفيض عدد المهاجرين غير النظاميين الذين يدخلون أراضي الاتحاد الأوروبي وتخفيض عدد الوفيات وذلك عن طريق إنقاذ عدد اكبر من المهاجرين المعرضين لخطر الغرق في البحر وزيادة تدابير الأمن الداخلي في الاتحاد الأوروبي من خلال الإسهام في منع الجرائم العابرة للحدود كما يتيح للسلطات الوطنية المسؤولة عن مراقبة الحدود و تبادل المعلومات العملية و التعاون فيما بينها.²

¹ - من الموقع: <http://www.Frontex.org>، دون معلومات أخرى.

² - طعيبة، حجاج، مرجع سابق، ص ص. 29، 30.

* - معاهدة ماستريخت تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماستريخت الهولندية في ديسمبر 1991 تم توقيعها في فيفري 1992 ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، تهدف لإقامة وحدة أوروبية شاملة.

إضافة إلى كل ما سبق، سعت الدول الأوروبية لسن عدة قوانين من أجل الحد من الظاهرة ومن بينها القانون الفرنسي حول الهجرة والذي يتضمن:

- 1- قانون "دوبريه" والذي ينص على وضع قيود للجنسية والتدقيق في الهوية، فالزواج من أجنبي أو أجنبية لا يقدم حق الجنسية خلال ستة (6) أشهر بل يستدعي عامين أو أكثر وذلك بهدف محاربة الزواج الأبيض.
 - 2- كل أجنبي مولود في فرنسا لا يحصل على الجنسية بعد سن 18 لذا يتوجب عليه طلب الجنسية في سن 16.
 - 3- عدم منح الجنسية للمقيم بصفة غير شرعية.
 - 4- إلغاء حق الجنسية للمولودين في فرنسا من أم أو أب مثلاً جزائري قبل الاستقلال.¹
- إلى جانب فرنسا نجد إيطاليا التي سعت أيضاً لوضع سياسة اتجاه الهجرة خاصة وأنها تعتبر من بين أكثر الدول الأوروبية تضرراً من هذه الظاهرة، بحيث أصبحت سواحلها ممر لآلاف المهاجرين الغير الشرعيين القادمين من دول جنوب المتوسط خاصة الدول المغاربية التي تعتبر بمثابة نقطة انطلاق لهذه الآفة.
- ففي هذا الإطار قامت إيطاليا بوضع عدة قوانين للحد من هذه الظاهرة، بحيث ظهر القانون الأول سنة 1998 والذي وضع لأول مرة أنظمة قانونية خاصة بالهجرة غير الشرعية وذلك بوضع إجراءات الدخول للتراب الإيطالي إضافة إلى تجديد قانون إقامة الأجانب ويتضح ذلك من خلال النقاط الأربعة الآتية:
- 1- إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد
 - 2- النظر في شروط دخول الأجانب لإيطاليا وسبل الإقامة بها.
 - 3- تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين.
 - 4- الحفاظ على دعم حقوق المهاجرين القانونيين.

¹ - صاغور، مرجع سابق، ص. 106.

كما قامت السلطات الايطالية بتفعيل مراكز لإيواء المهاجرين غير الشرعيين، مع تحديد قانون ينص على حبس المهاجرين غير الشرعيين لمدة ثلاثين يوم بعد ذلك يتم تحديد مصيرهم إما السماح لهم بالإقامة في أراضيها أو إعادتهم لبلدانهم الأصلية.

رغم كل هذه الإجراءات المعتمدة من طرف السلطات الايطالية إلا أن هناك بعض الأطراف تعتبرها غير كافية لردع هؤلاء المهاجرين الذين يهددون امن هذه الدولة.¹

وفي هذا الصدد جاء قانون جديد للهجرة سنة 2002 يعرف بقانون 189 "بوسي فيني" الذي كرس قوانين جد صارمة ضد المهاجرين السريين، وذلك باتخاذ إجراءات الحبس والطرده، وقد نصت المادة 13 من هذا القانون على حبس كل أجنبي خالف أمر طرده من التراب الايطالي لمدة أربعة سنوات. كما نضم هذا القانون إجراءات لطرده المهاجرين وذلك طبقا للمادة 14 من القانون المعدل رقم 189.

إضافة إلى ذلك فقد اتخذت السلطات الايطالية إجراءات أخرى بخصوص هذه الظاهرة القادمة من دول جنوب المتوسط وأطلق على هذا البرنامج اسم "ماري نوستروم Mare Nostrum حيث تكمن أهميته في إنقاذ المهاجرين غير الشرعيين المعرضين للخطر من الغرق قبل وصولهم للضفة الشمالية، وقد كلف هذا البرنامج الخزينة الايطالية حوالي 100 ألف يورو يوميا بسبب المعدات والوسائل المخصصة لذلك من سفن، مساعدات طبية وإيواء المهاجرين، وقد تعرض هذا البرنامج لانتقادات شديدة من طرف بعض الأطراف خاصة أصحاب التوجهات العنصرية والقومية، وفي جويلية 2014 قام آلاف المواطنين بمظاهرة مطالبين اثر ذلك إلغاء هذا البرنامج الذي يعتبره حزب "رابطة الشمال" الايطالي كمشجع لتزايد هذه الظاهرة، إثر ذلك قامت السلطات الايطالية وبالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي بإطلاق برنامج آخر تحت اسم

¹ - محمد رضا التميمي، "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية و الموائيق الدولية"، دفاثر السياسة و القانون، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، ع.04(جانفي 2011)، ص ص.260، 261.

"تريتون" Triton هدفه تخفيف الضغط على برنامج "توستروم" وقد بدأ العمل به في نوفمبر 2014 وشارك فيه حوالي 20 بلد من الاتحاد الأوروبي.¹

كما تبنت اسبانيا نفس الاتجاه ضمن قانون 2010 باتخاذ هذا الأخير في نصوصه العديد من التدابير لتضييق الخناق على المهاجرين غير الشرعيين، مما جعل هؤلاء المهاجرين الذين التحقوا باسبانيا المغادرة.²

المطلب الثاني: سياسات الدول المغاربية للحد من الهجرة غير الشرعية

تسعى الدول المغاربية لإيجاد سياسات ناجعة تهدف للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تشهد تزايد مستمر في المنطقة وفي هذا الإطار قامت الجزائر بوضع سياسة تتضمن مواجهة اللاجئين القادمين من النيجر ومالي الذين شكلوا جماعات مسلحة تهدد امن البلاد، ومن أجل ذلك اتخذت الجزائر إجراءات أمنية مشددة حيث قامت بتدعيم وحداتها العسكرية بهدف تكثيف الحراسة على الحدود التي تبلغ حوالي 6270 كلم² من الطول، وقد تم تزويد هذه الوحدات بأحدث الوسائل والتقنيات مع وضعها تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني.

وحسب إحصائيات 2003 قامت مصالح الدرك الوطني بأبعاد حوالي 6092 مهاجر سري في المناطق الحدودية مع النيجر ومالي والمغرب، أي حوالي 32% من أصل نيجيري و14% من أصل مالي و9% من المغرب و7% من غينيا، هذا من الناحية الأمنية أما من الناحية الدبلوماسية فقد قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات مع الدول المجاورة لوضع حد للمهاجرين غير الشرعيين، كما شرعت أيضا في إطلاق عدة حملات توعية ضد الهجرة إلى الضفة الشمالية للمتوسط، خاصة ما يتعلق بالشباب المغامرين في قوارب الموت فهذه الحملات

¹ - محمد رضا التميمي، مرجع سابق، ص. 261.

² - طعيبة، حجاج، مرجع سابق، ص. 28.

دعت لتحسيس الشباب بالمخاطر التي قد يواجهونها في عرض البحر، ففي عام 2006 قام حراس سواحل الجزائر بانتشال 84 جثة من البحر إثر انقلاب زورق متجه نحو إسبانيا.¹

أقدمت الوحدات البحرية التابعة للمجموعة الإقليمية لحراس الشواطئ بعناية على إفشال محاولة هجرة غير شرعية نحو جزيرة سردينيا الإيطالية وحسب حرس الشواطئ فقد تم إيقاف حوالي 16 فرد كانوا على متن قارب تقليدي وذلك خلال دورية في عرض البحر أين تم ملاحقة هذا القارب في حدود الساعة الرابعة صباحا وذلك بعد تسجيل رادار الوحدة العائمة لخفر الشواطئ تواجد قارب بالقرب من المياه الإقليمية الدولية و قد تم اعتراض مسار هذا القارب من قبل فريق مختص تابع لمصلحة الشرطة البحرية، حسب المصادر فأعمار الموقوفين تتراوح ما بين 26 و 45 سنة.²

كما وضعت المملكة المغربية في عام 2003 قانون جديد ينص على فرض عقوبة السجن لمدة قد تصل لـ 20 عام على كل من يساعد أو يكون شريك في تهريب اللاجئين عبر الأراضي المغربية، ولتشديد الحراسة أكثر خاصة وأن المغرب يعتبر منطقة عبور للمهاجرين السريين قام الاتحاد الأوروبي بمنح مساعدة تقدر بـ 68 مليون يورو للسيطرة على الهجرة غير الشرعية وتأمين حدودها واتخاذ أقصى الإجراءات لوضع حد لهذه الظاهرة. سجلت الإحصائيات حوالي 25 ألف شخص يعبرون جزيرة سبتة نحو اسبانيا بالرغم من الإجراءات المشددة المتخذة من كلا الطرفين.³

تعتبر تونس من الدول المغاربية التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي أضحت مصدر قلق لسلطات هذا البلاد و في هذه الإطار نص القانون التونسي على معاقبة كل شخص يساهم في تكوين عصابات أو تقديم أي مساعدات لعمليات الهجرة غير الشرعية و

¹ - ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط (دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 124، 125.

² - جريدة الخبر، ع. 8565، 11 جويلية 2017، ص. 23.

³ - خلف، لاسي سويتغ، مرجع سابق، ص. 107.

رغم كل الإجراءات التي قامت بها السلطات التونسية كتعزيز الرقابة الحدودية واستعمال جوازات سفر الكترونية، إلا أن ذلك لم يمنع من تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية بنسب مرتفعة.

كما سعت السلطات الليبية إلى القضاء على أي محاولة للهجرة غير الشرعية و ذلك بتشديد القوانين الخاصة بهذه الظاهرة كحراسة الحدود وذلك باعتبار ليبيا بوابة عبور للدول الأوروبية نظرا للقرب الجغرافي بين الطرفين، و في هذا الإطار قامت سنة 2005 بتوقيع اتفاق تعاون مع إيطاليا تسمح على إثره بتنقل رجال الأمن الايطاليين إلى ليبيا قصد مهمة متابعة وإيقاف المهاجرين غير الشرعيين.¹

من بين المجهودات المبذولة من طرف الدول المغاربية لمحاربة هذه الظاهرة نجد:

- اجتماع وزراء داخلية اتحاد المغرب العربي في 21 افريل 2013 بالرباط وذلك بمشاركة كافة الوزراء وبحضور الأمين العام للاتحاد المغاربي وقد تناول هذا الاجتماع العديد من المحاور المتمثلة في:

- مجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من التدفقات الغير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مغاربي تنموي ومتوازي.

- تكثيف الجهود في إطار المسؤولية المشتركة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين و المنظمات الدولية المعنية من اجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي التي تحولت إلى بلدان استقرار وما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يحمله من مخاطر التي ترتبط بالجريمة المنظمة.²

- العمل على بلورة إستراتيجية مغاربية في مجال الهجرة غير الشرعية و الاتجار بالبشر بحيث تعزز و تكمل الجهود الإقليمية و الدولية في هذا المجال.

¹ - عكروم، مرجع سابق، ص.126.

² - طعيبة، حجاج، مرجع سابق، ص.33.

إلا أن ملف الهجرة غير الشرعية لم يلق اهتماما كبيرا من طرف الدول العربية مقارنة بالدول الأوروبية

المطلب الثالث: الأطر المشتركة للحد من الهجرة غير الشرعية

أصبح التعاون ما بين الدول أمر أكثر من ضروري، ويأتي الأمن في مقدمة هذا التعاون كونه لا يمكن تحقيق أهداف اقتصادية بدون وجود استقرار أمني .

قامت الدول الأوروبية بتأسيس سياسة متوسطة مشتركة طغت عليها المصالح التجارية والاقتصادية، إلا أنها لجأت إلى الجانب الأمني والسياسي نظرا لتخوفها على تهديد أمنها وذلك بسبب الاستقرار الذي تشهده المنطقة بالإضافة إلى الأزمات الدولية.

ويتضح التعاون الثنائي بين الطرفين من خلال عدة سياسات بحيث نجد مسار برشلونة الذي تعود فكرته إلى فترة الثنائية القطبية التي شهدت عدة تغيرات في العلاقات الأوروبية العربية وأبرزها الصراع شرق غرب، حركة التحرر والصراع العربي الإسرائيلي.¹

وقد ساهم مؤتمر برشلونة المنعقد في 27-28 نوفمبر 1995 في وضع وخلق الشروط اللازمة لجعل حوض المتوسط منطقة أمن واستقرار، خاصة أن الدول الشمالية تعتبر الدول الجنوبية مصدر تهديد الأمن واستقرار المنطقة وذلك لما تشهده الآفات المختلفة كالهجرة السرية، الجريمة المنظمة والإرهاب....

تسعى الدول الأوروبية من خلال هذه المبادرة إلى احتواء التهديدات الجديدة لأمنه وذلك عن طريق تبنيه لمجموعة من سياسات ومساعدات لدول الضفة الجنوبية التي تعتبر تهديد مباشر للأمن الأوروبي نظرا للتقارب الجغرافي بين الضفتين.

من بين أهم الدوافع التي أدت لطرح هذه المبادرة نجد:

- * التخوف الأوروبي من الدول المغاربية خاصة بعد ظهور الحركات الإسلامية في الجزائر.
- * سعي الاتحاد الأوروبي إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة.

¹ - طعيبة، حجاج، مرجع سابق، ص ص. 31-33.

* ظهور الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط نحو الدول الشمالية نتيجة الفجوة الموجودة بين الضفتين.

* انتشار آفة الجريمة المنظمة والمخدرات بحيث نجد نسبة 80% من الحشيش تدخل أوروبا من شمال إفريقيا.¹

وقد حدد هذا الإعلان ثلاثة أبعاد للعلاقة الجديدة مع الدول المتوسطية والتي تتمثل في: البعد الأمني والسياسي: فقد أكد إعلان برشلونة على أولوية تحقيق الأمن والسلم في منطقة المتوسط باعتبار أن ذلك هو أساس التعاون بين الدول. وقد أقر هذا الإعلان على ضرورة إنشاء حوار سياسي منظم بين دول حوض المتوسط وذلك من خلال إيجاد صيغ وأساليب لتحديد مصادر الخطر والتهديد كالإرهاب، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة والعمل على مواجهتها.²

البعد الاجتماعي والثقافي: وقد تطرق هذا الإعلان من خلال هذا القسم إلى جميع القضايا الاجتماعية وتحقيق التواصل والتفاهم بين المجتمعات وتبادل الثقافات ونجد أيضا عدة توصيات منها ما يتعلق بالصحة، مساهمة المجتمع المدني، الهجرة غير الشرعية والجرائم الدولية..³

* تدابير الحد من الهجرة غير الشرعية في إطار مسار برشلونة (حالة ليبيا).

لقد ركز إعلان برشلونة على قضية الهجرة غير الشرعية بهدف الحد منها خاصة بين دول شمال وجنوب المتوسط، وفي هذا الإطار قام الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات من أجل التنمية لدول الجنوب وذلك عن طريق أداة مالية يطلق عليها اسم "ميدا".

¹ - صاغور، مرجع سابق، ص ص. 175 - 178.

² - جعفر عبد الله، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع. 19 (ديسمبر 2014)، ص. 03.

³ - خضر بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995 - 2008 (بيروت: بيت النهضة، ط. 1، 2010)، ص. 99.

قامت ليبيا بعقد عدة اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي ذلك من أجل التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديد لسير العلاقات بين الطرفين.

حيث وقعت ليبيا وإيطاليا اتفاقاً في 2007/12/29 من طرف كل من أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي الليبي ووزير الداخلية الإيطالي، والذي يهدف لتطوير التعاون بين الطرفين لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

و قد ركز هذا الاتفاق على النقاط التالية:

- تكثيف التعاون بين الجانبين لمكافحة المنظمات الإجرامية المختصة في الاتجار بالبشر واستغلال الهجرة غير الشرعية.

توفير التمويل اللازم للتجهيزات من طرف إيطاليا وذلك على مستوى الاتحاد الأوروبي. تمويل ليبيا من طرف إيطاليا بمنظومة لمراقبة الحدود الليبية البرية والبحرية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك بتمويل من ميزانية الاتحاد الأوروبي.¹

إضافة إلى ذلك نجد السياسة الأمنية الأوروبية الجديدة في ظل سياسة الجوار الأوروبي وتعتبر هذه الفكرة من اقتراح المفوض الأعلى للسياسة الأوروبية "خافيير سولانا" سنة 2003 وقد دخلت حيز التنفيذ سنة 2004 من طرف الاتحاد الأوروبي والهدف الأساسي من هذه السياسة هو تعزيز مسار برشلونة وأيضاً التدقيق في كيفية التعامل مع البحر المتوسط والشرق الأوسط إضافة لوضع إستراتيجية للأمن الأوروبي.

ترتبط هذه السياسة بعدة عوامل منها العامل الجغرافي، تحقيق الرخاء ومحاربة الفقر، ضعف الديمقراطية، تدني المستوى الاقتصادي ومواجهة التهديدات عبر الحدود...

وقد ارتبطت سياسة الجوار الأوروبية الجديدة بعدة مجالات تعاون ومن بينها الجانب السياسي والأمني ومن بنوده نذكر:

¹ - صاغور، مرجع سابق، ص ص. 108، 109.

1-دراسة تهديدات الأمن المتبادل كانتشار الأسلحة النووية، الهجرة غير الشرعية، التهريب، الإرهاب....

2-دعم عمليات التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان.

3-التأكيد على الأثر السلبي للصراعات تجاه عمليات التنمية السياسية والاقتصادية.

التأكيد على أهمية دور الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات ومنعها مثل قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية.¹

انتهجت الدول الأوروبية هذه السياسة لتطبيقها على دول جنوب المتوسط وذلك طبعاً بعدما استفادت من كفاءات أبناء الجنوب، وفي هذا الإطار حاولت الدول الأوروبية تشديد الحراسة ومنع دخول المهاجرين بطريقة غير شرعية التراب الأوروبي ومن أجل ذلك خلقت عدة آليات وطرق لمنع زحف هؤلاء المهاجرين لأراضيها. تعتبر فرنسا من بين الدول التي سعت وسارعت لتطبيق عدة قوانين بخصوص هذه الظاهرة خاصة بعد تولي "نيكولا ساركوزي" منصب وزير الداخلية، حيث اعتبر الهجرة غير الشرعية تهديد وعبئ كبير للدولة من كل الأصعدة سواء كان اقتصادياً، أمنياً اجتماعياً... .

لقد عرض نيكولا ساركوزي مشروع قانون جديد على مجلس الشيوخ الفرنسي في 2006/06/17 عرف فيما بعد بـ "قانون ساركوزي للهجرة"، كما قامت فرنسا عام 2007 استحداث وزارة جديدة أطلق عليها اسم "وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية" حيث تولى هذا المنصب "بريس هورتفو".

وقد سارت كل من إيطاليا وإسبانيا في نفس المنهج الفرنسي إذ تبنت إسبانيا سنة 2010 قانون يحتوي على العديد من الآليات والتدابير تعيق المهاجرين غير الشرعيين خاصة ما يتعلق بالمهاجرين المغاربة، لم تكتف إسبانيا بهذه القوانين بل لجأت لتنفيذ "مشروع برنامج الكتروني" لمراقبة سواحلها الجنوبية المطلة على جبل طارق من أجل الكشف عن المهاجرين غير

¹ - صاغور، مرجع سابق، ص ص. 183، 184.

الشرعيين القادمين من إفريقيا، وقد تحصلت اسبانيا على تمويل من الاتحاد الأوروبي من أجل بناء جدار حدودي يصل علوه لستة أمتار مجهز برادار للمسافات البعيدة ووسائل جد متطورة لرصد المهاجرين غير الشرعيين.¹

كما نجد حوار 5+5 الذي طرح من طرف الرئيس الفرنسي "دافيد ميتران" خلال زيارته للرباط سنة 1983، ويضم هذا المجلس كل من المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا، اسبانيا وفرنسا، وقد رفضت هذه المبادرة من طرف الدول المغاربية نتيجة استبعاد بعض الدول التابعة لها مثل ليبيا وتجاهلها للصراع العربي الإسرائيلي.

إلا أن الاجتماع الذي عقد بروما سنة 1990 توج هذه المبادرة لتصبح تشكيلة هذه المجموعة 5+5 بمشاركة كل من فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال ومالطا من الضفة الشمالية مقابل كل من الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا من الضفة الجنوبية.²

تناول هذا الحوار عدة قضايا تخص الضفتين بحيث ركز على ثلاث محاور أساسية وهي:

1- المحور الأمني: أين ركز على ضرورة إيجاد حلول للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تهدد امن المنطقة المتوسطية، وقد عمل هذا الحوار على تشجيع التعاون بين الطرفين من أجل إيجاد حلول ملائمة لكلا الضفتين وذلك يستدعي البحث عن الجذور الحقيقية للهجرة غير الشرعية.³

2- أما على الصعيد الاقتصادي فقد أكد هذا الحوار على ضرورة تحقيق التنمية خاصة في الضفة الجنوبية للمتوسط وذلك بهدف سد أو تقليص الفجوة الموجودة بين الضفتين.

4- وقد ركز المحور الاجتماعي والثقافي على هذه الظاهرة والتي ترتبط بالتربية والتكوين، ونفس الإطار أحضي ملف الهجرة باهتمام كبير في القمة المنعقدة بتونس يومي 16-17

¹ - طعيبة، حجاج، مرجع سابق، ص ص. 27، 28.

² - صاغور، مرجع سابق، ص. 167.

³ - خلف، لاسي ستوينغ، مرجع سابق، ص. 107.

أكتوبر 2002 بخصوص هذه الظاهرة التي يعاني منها الحوض المتوسطي على وجه الخصوص نظرا لتزايدها الكبير في السنوات الأخيرة، وقد ظهر هذا الملف مرة أخرى في اجتماع الرباط المنعقد يومي 22-23 أكتوبر 2003 ولقاء الجزائر المنعقد في 2004، فكل هذه اللقاءات فتحت الأبواب وسمحت بالتطرق لأهم النقاط المتعلقة بالهجرة والهجرة غير الشرعية بشكل خاص كما سعت لإيجاد الحلول وتفعيل التعاون بين الدول في مجال تنظيم وتسهيل تنقل الأفراد وكذلك تحسين وضعية المهاجرين ومحاربة المهاجرين غير الشرعيين.¹

¹ - طعيبة، حجاج، مرجع سابق، ص.31.

2- أهم اتفاقيات التعاون بين الدول المغاربية ودول الاتحاد الأوروبي:

إلى جانب سياسات التعاون نجد أن الطرفين قد لجأ لعقد عدة اتفاقيات مشتركة تهدف لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أبرزها:

1- التعاون الثنائي بين تونس وفرنسا:

في إطار إدارة الهجرة بين تونس وفرنسا تم توقيع اتفاقية خاصة بالإدارة التعاونية لتدفقات الهجرة والتنمية الشاملة في افريل 2008 دخلت حيز التنفيذ في جويلية 2009. وفي هذا السياق أوضح وزير الشؤون الخارجية الفرنسي السابق "برنارد كوشنر" K-Bernard لمجلس الشيوخ أن هذه الاتفاقية الموقعة بين البلدين تقوم على أساس تنظيم تدفق الهجرة و مكافحة الهجرة غير الشرعية وذلك بترحيلهم وإعادتهم إلى وطنهم الأصلي.¹

2- التعاون الثنائي بين المغرب والاتحاد الأوروبي:

وفي نفس السياق وقع كل من المغرب والاتحاد الأوروبي سنة 2013 اتفاق شراكة في مجال التنقل وذلك من أجل تحسين معلومات المغاربة بشأن الخيارات القانونية المتاحة للهجرة إلى الاتحاد الأوروبي وكذلك دعم المجهود الذي يبذله المغرب من أجل قمع أو الحد من الهجرة غير النظامية نحو دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى مكافحة التهريب البشري، كما ركزت هذه الشراكة على التعاون من أجل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تكثر فيها نسبة هؤلاء المهاجرين.²

3- التعاون الثنائي بين ليبيا و إيطاليا:

وقعت كل من ليبيا و إيطاليا في افريل 2012 مذكرة تفاهم في مجال الأمن و التي تهدف إلى مكافحة كل محاولات الهجرة غير الشرعية من ليبيا، بحيث تؤكد هذه المذكرة الحاجة إلى

¹ - جون بير كاسارينو، "إدارة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط: تعهد بشراكة(متوازنة)؟"، في جوردي باديللا منسق، الكتاب السنوي IEMED للبحر الأبيض المتوسط (عمان: شارع الملك حسن، 2012)، ص. 288.

² - خلف، لاسي سويتغ، مرجع سابق، ص. 110.

تعزيز و تسهيل العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين إلى ليبيا كما توصي لإنشاء مراكز احتجاز خاص بهذه الفئة من المهاجرين و تدريب الشرطة الليبية على أسس مراقبة الحدود و إدارتها و تبادل المعلومات بين الطرفين، إلا أن هذه الوثيقة لم تطبق بسبب انعدام الاستقرار السياسي كما وجهت لها عدة انتقادات كونها تركز على مسألتي العودة و منع الهجرة إلى أوروبا من دون التطرق لحقوق المهاجرين.¹

4- التعاون الثنائي بين الجزائر و إيطاليا:

أبرمت الجزائر اتفاق مع إيطاليا في نوفمبر 1999 يتضمن محاربة الإرهاب والإجرام المنظم والهجرة غير الشرعية و قد تم التأكيد من خلال هذا الاتفاق على ضرورة تبادل المعلومات حول تدفق الهجرة والمنظمات الإجرامية التي تساعد الممرات التي تسلكها والمساعدات المتبادلة والتعاون في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية.²

¹ - خلف، لاسي، مرجع سابق، ص ص. 110، 111.

² - طعيبة، حجاج، مرجع سابق، ص. 33.

خلاصة الفصل:

الهجرة غير الشرعية وليدة لظروف اجتماعية، اقتصادية، سياسية وأمنية حيث نجد تدهور المستوى المعيشي وتسلط الأنظمة الحاكمة والبطالة من بين الأسباب الرئيسية التي تدفع بالأفراد للهجرة بكل الطرق حتى وأن كانت غير قانونية.

لظاهرة الهجرة غير الشرعية نتائج ايجابية بالنسبة للدول المستضيفة وسلبية بالنسبة للدول المصدرة(هجرة الأدمغة).

إذن فالهجرة غير الشرعية قضية تمس امن واستقرار دول المتوسط لذلك يجب التعاون وتكثيف الجهود بين الضفتين من اجل إيجاد حلول ناجعة للحد من هذه الظاهرة. رغم الجهود المبذولة والإجراءات المتخذة من طرف الدول الشمالية أو الجنوبية إلا أنها باءت بالفشل كونها محاولات فردية. والتعاون الثنائي بين الطرفين حقق نتائج عموما ايجابية بالنسبة للأوروبيين وسلبية المغاربة.

الفصل الثالث

وضع و آفاق الهجرة

غير الشرعية غرب المتوسط

تمهيد:

أثرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل سلبي على الدول الاورومغاربية للتزايد المستمر لنسب المهاجرين السريين خاصة بعد 2011 أين شهدت المنطقة المغاربية عدة ثورات والتي أطلق عليها اسم الربيع العربي الذي فتح المجال لعبور آلاف المهاجرين خاصة من الحدود التونسية والليبية، كما خلفت هذه الظاهرة عدة تشققات بين الدول الأوروبية خاصة ايطاليا و فرنسا إضافة إلى أزمة شنغن وقد استدعت كل هذه النتائج إلى اقتراح بعض الحلول الهادفة للحد من هذه الظاهرة.

تقدم الدراسات المستقبلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ثلاث سيناريوهات مستقبلية يتمثل الأول في السيناريو الخطي الذي يراهن على بقاء الوضع على ما كان عليه أما الثاني يفترض تحسن الوضع من خلال اقتراح بعض المؤشرات التي تساعد على ضبط الأمور و تحسينها بهدف القضاء على هذه الظاهرة أما الثالث فهو سيناريو الإخفاق الذي يحتمل زيادة الوضع سوءا.

ستتم دراسة هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: وضع الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الثورات العربية و تداعياتها على ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: الانشقاق الداخلي الأوروبي جراء أزمة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: تأثيرات الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: السيناريو الخطي

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي

المطلب الثالث: سيناريو الإخفاق

المبحث الأول: وضع الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط

شهد العالم العربي في الفترة الأخيرة عدة أزمات و ذلك بسبب الأوضاع التي تعيشها هذه الدول خاصة في ظل غياب الأمن والاستقرار و الحكم الاستبدادي الذي تمارسه السلطة على الأفراد و هذا ما أدى إلى إشعال نار الثورة أو ما يسمى بالربيع العربي الذي فتح المجال لتزايد نسب الهجرة غير الشرعية، كما نجد الدول الأوروبية التي تعاني من عدة خلافات فيما بينها و على اثر ذلك تم اقتراح بعض النتائج و الحلول لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: الثورات العربية وتداعياتها على ظاهرة الهجرة غير الشرعية

جات انطلاقة الثورات العربية من تونس في جانفي 2011 حيث خرج آلاف التونسيين للشارع للتعبير عن سوء الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الغياب الشبه التام للديمقراطية أين تمكن الشباب من كسر حاجز الصمت و من خلال مطالبتهم بإسقاط النظام القائم و التأكيد على أن الحكم للجميع وليس لأسرة أو حزب معين، إلا أن الثورة خلقت نوع من المشاكل كالتدخل الأجنبي.¹

كما أدت تفاقم الأوضاع إلى زيادة نسبة الأشخاص الهاربين نحو البلدان المجاورة كالجزائر أو الهجرة نحو الضفة الشمالية للمتوسط سواء بطرق شرعية أو غير شرعية و التي اعتمد عليها الكثير من الشباب التونسي للوصول إلى أوروبا عن طريق إيطاليا نظرا للقرب الجغرافي بين البلدين مما دفع بالاتحاد الأوروبي لاحتواء الوضع و ذلك من خلال التعاون مع تونس للحد من الهجرة غير الشرعية أين سخر كلا الطرفين كل الوسائل و الأساليب لذلك، حيث عملت دول الاتحاد الأوروبي على إعادة عدد معتبر من المهاجرين غير الشرعيين إلى تونس كما تعهد الاتحاد الأوروبي بزيادة المساعدات المالية لتونس ففي فترة 2012-2013 تم

¹ - خالد عليوى العداوي، "الربيع العربي: ثروات لم تكتمل"، ورقة بحثية مقدمة في إطار ندوة: تداعيات ما بعد الديكتاتورية في دول الربيع العربي، جامعة كربلاء : كلية القانون، وحد أبحاث القانون و الدراسات الدولية، (مارس 2013)، ص.02.

منح من 160 الى 320 مليون يورو حيث وجهت هذه المساعدات لقضية الهجرة و مكافحة الهجرة غير القانونية.¹

كما قامت ايطاليا في إطار الاتفاقية الموقعة مع تونس في 05 افريل 2011 بإعادة حوالي 650 مهاجر غير شرعي إلى تونس واصلو لاطاليا في هذا التاريخ أو بعده و بالفعل تم ترحيل في 29 افريل هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين، كما قامت ايطاليا بتقديم مساعدات لتونس تتمثل في وسائل جد متطورة لمراقبة الحدود و السيطرة عليها إضافة لمساعدات مالية تصل قيمتها حوالي 30 مليون يورو كما قامت ايطاليا بمنح حوالي 26 ألف تصريح إقامة مؤقتة لمدة ستة أشهر لبعض المهاجرين التونسيين الذين وصول لاطاليا.²

الى جانب تونس نجد ليبيا التي شهدت هي أيضا نفس الظروف بسبب القمع و الديكتاتورية المفروضة عليها أين خرج آلاف الليبيين للمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية وتعالّت أصوات المحتجين مطالبة بإسقاط نظام "معمر لقذافي"، إلا أن زيادة أعمال الاحتجاج أدى إلى انتشار أعمال العنف لتتحول بعد ذلك إلى حرب أين استدعى التدخل الدولي لحل الأزمة، و أدت اندلاع الحرب إلى فرار آلاف الأشخاص نحو وجهات مختلفة حتى إلى البلدان المجاورة (الجزائر وتونس) بحثا عن الأمن والاستقرار، قد لجأ العديد من الأفراد لاستعمال الطرق غير الشرعية كالحصول على تأشيرات و أوراق مزورة أو اختيار قوارب الموت للعبور إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، أين ينتهي بهم الأمر بالغرق ومن أسعفهم الحظ يتم إنقاذهم وحبسهم في مراكز أو معسكر للإيواء مخصص لهذا الغرض متواجد في جزيرة لامبيدوزا جنوب ايطاليا في انتظار ترحيلهم لبلدهم.

¹ - ايمانويلا باوليتي، "البعد الخارجي لسياسة الهجرة الأوروبية: حالات ليبيا و تونس في ضوء الاحتجاجات الأخيرة"، في

جاردي باديل منسق، الكتاب المتوسطي 2011، ص.308.

² - عبد الله مصطفى، "انطلاق محادثات الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي"، مجلة الشرق

الأوسط، ع.12411، (نوفمبر 2012).

شهدت الهجرة غير الشرعية من ليبيا نحو أوروبا وبشكل خاصة تزايد مقلق بسبب الربيع العربي الذي عصف بالبلد، فحسب مؤشرات 2015 قد سجل حوالي 50.000 مهاجر غير شرعي دخلوا الفضاء الأوروبي قادمين من ليبيا منهم حوالي 30.000 دخلوا عن طريق إيطاليا، ليصل عدد المهاجرين إلى 250 وقد أدى لوفاة حوالي 20.000 شخص غرقاً في البحر خلال فترة 2000 إلى 2011، وتعتبر إيطاليا البلد الأول المستقبل للمهاجرين غير شرعيين نظراً للتقارب الجغرافي مع ليبيا، أين تستقبل يوميا ما يقارب حوالي 500 مهاجر، وبسبب تفاقم الهجرة غير الشرعية فقد صنف البحر المتوسط من قبل المفوضية العليا للأمم المتحدة على أنه الطريق الأخطر في العالم بسبب زيادة نسبة الغرق فيه.¹

حسب المرصد الأوروبي المتوسطي لحقوق الإنسان والهجرة غرق حوالي 3400 مهاجر سنة 2014 أي ما يقارب غرق شخص كل 4 ساعات، ومع بداية الربيع العربي في ليبيا أعلنت المفوضية الأوروبية للشؤون الداخلية في 25 فيفري 2011 أن الوقت لم يحن بعد للتضامن مع المهاجرين القادمين من ليبيا لأنه لحد الآن لم يصل أي مهاجر، إلا أن هذه الأخيرة لم تقدم أي مبادرة تستند إلى ما ينص عليه قانون الاتحاد الأوروبي في بند التضامن في باب اللجوء و توجيهات المجلس CE/55/2001 الذي يقتضي على منح حماية مؤقتة في حالة تواصل تدفق الأعداد الكبيرة من المهاجرين إلا أن ذلك لم ينفذ ففي 15 مارس 2011 تم رصد مركب محملاً بالمهاجرين قبالة سواحل صقلية كان على متنه ما يقارب 1800 شخص تم إعادتهم من طرف السلطات الإيطالية إلى ليبيا التي كانت في حالة حرب، وقد سبق لإيطاليا أن قامت بنفس التصرف في 2003 عندما اشتكت من نقص التمويل و التعويضات للمسؤوليات التي تتحملها

¹ - احمد إدريس، "تونس و المنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية"، ورقة سياسية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، جوان 2016، ص.03.

بسبب زيادة تدفق المهاجرين، وفي هذا الشأن اتفقت كل من إيطاليا و ليبيا على ترحيل كل من يصل إلى لامبيدوزا "Lampedusa" القادمين من ليبيا.¹

وبسبب زيادة تدفق المهاجرين اشتكت إيطاليا من عجز الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية في إدارة التدفقات المختلطة الآتية من ليبيا كون هذه الأخيرة نقطة انطلاق آلاف المهاجرين خاصة من إفريقيا، لذا وافق المجلس الأوروبي الاستماع إلى المطالب الإيطالية المتمثلة خاصة في تعزيز صلاحيات الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية "FRONTEX" وتم تعديل إطارها القانوني في 12 أبريل 2011 ذلك بما أوصت به المفوضية الأوروبية للشؤون الداخلية وقبول الطلب الإيطالي فان "FRONTEX" تصبح أكثر مسؤولية في ترحيل المهاجرين إلى بلدانهم.

كما صرح الوزير السابق للشؤون الخارجية الفرنسي آلان جوبيه: "إن تعزيز الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على الحدود الخارجية يهدف إلى مساعدة الأشخاص في عرض البحر من أجل إعادتهم فوراً إلى نقطة الانطلاق وليس إرسالهم إلى الأراضي الأوروبية"، كما تعهد البرلمان الأوروبي بتسوية الأزمة الإنسانية في شمال إفريقيا نظراً لما شهدته من اضطرابات وان "FRONTEX" لا يمكن أن تكون الأداة الوحيدة والأساسية في مواجهة موجة الهجرة القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط لذلك لجأ المجلس الأوروبي إلى ضبط خطة عمل تقتضي بتوزيع اللاجئين في المنطقة الأوروبية وذلك وفقاً لبند التضامن الوارد في المادة 80 من معاهدة سير العمل بالاتحاد الأوروبي (TFEU) إضافة إلى مساعدة النازحين وذلك وفقاً لأحكام توجيهات المجلس CE /55/2001 الصادرة في جولية 2001، إلا أن هذه التوجيهات لم تنفذ أما بخصوص البند الخاص باللجوء فقد تم تجاهله بالكامل من طرف

¹ - دلفين بيران، "الثورات العربية وراء البحر الأبيض المتوسط أمام التحديات الأمنية"، في جوردي باديليا منسق، الكتاب المتوسطي 2011، عمان: شارع الملك حسن، 2011، ص. 299.

المجلس الأوروبي الذي يدعم تعهد الحماية بطريقة مغايرة ذلك لما شهدته شمال إفريقيا منذ بداية عام 2011.¹

المطلب الثاني: الانشقاق الداخلي الأوروبي جراء أزمة الهجرة

أدى ارتفاع نسبة المهاجرين غير الشرعيين خاصة من ليبيا و تونس بالسلطات الإيطالية لمنح هؤلاء المهاجرين خاصة القادمين من تونس تصاريح إقامة مؤقتة ما يقارب حوالي 26 ألف تصريح وإقامة لمدة 6 أشهر على الأراضي الإيطالية للتونسيين الذين دخلوا إلى إيطاليا في الفترة ما بين 01 جانفي إلى 05 أفريل 2011 وهو تاريخ التوقيع على اتفاقية بين تونس و إيطاليا من أجل إعادة ترحيل المهاجرين.²

إضافة إلى منحهم تأشيرات شنغن من أجل التنقل بحرية في المجال الأوروبي وقد أدى هذا التصرف إلى خلق نوع من الانشقاق داخل الاتحاد الأوروبي بسبب ما أقدمت عليه إيطاليا خاصة الدول المجاورة لها كفرنسا أين صرحت في 20 أفريل 2011 العمل على إيقاف مفعول هذه الاتفاقية بشكل مؤقت بسبب تزايد نسبة المهاجرين بعد وصول ما يقارب حوالي 28000 تونسي وLibي من بداية الربيع العربي إلى دول الاتحاد الأوروبي كما رفضت فرنسا دخول أي مهاجر لترابها دون أوراق رسمية حيث أقدمت على إعادة مجموعة من المهاجرين التونسيين القادمين من إيطاليا لعدم حيازتهم على أوراق رسمية وقد أحدث قرار إعادة هؤلاء المهاجرين نحو إيطاليا من قبل السلطات الفرنسية نوع من الخلاف بين البلدين مما دفع بإيطاليا المطالبة من كل دول الاتحاد الأوروبي إلى تقاسم أعباء المهاجرين القادمين من دول الجنوب والتكفل بهم من قبل دول الاتحاد الأوروبي وإن هذه المسألة تخص الجميع ليس فقط إيطاليا إلا أن مطالب إيطاليا لم تحرك الاتحاد الأوروبي وبدل من تتعاون هذه الدول فيما بينها للتصدي

¹ - المرجع نفسه، ص ص. 299، 300.

² - باولتي، مرجع سابق، ص 308.

لموجة الهجرة وتقاسم أعباء المهاجرين إلا أن ذلك لم يحدث بسبب امتناع بعض الدول على اخذ حصتها كبريطانيا وقد لمح وزير الداخلية الايطالي السابق ماروني روبرتو بإمكانية خروج ايطاليا من الاتحاد الأوروبي في حالة ما إذا لم يستجيب لمطالبه، كما أدى الضغط الممارس على السلطات الايطالية بسبب موجة الهجرة القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى تسجيل عدة تجاوزات و ممارسة العنف ضد المهاجرين لان مراكز الإيواء أصبحت غير قادرة على استيعاب المهاجرين.

في سنة 2011 توعدت المفوضية الأوروبية ايطاليا بتقليص المساعدات الممنوحة لها في حالة تكرار هذه التجاوزات وأيضا إذا لم توفر لهم مراكز استقبال لائقة¹.

عادت ايطاليا للتأكيد مرة أخرى على أن المساعدات الممنوحة لها غير كافية لاستقبال الكم الهائل من المهاجرين وفي تصريح من رئيس الوزراء الايطالي السابق ماتيو رينزي في جوان 2014 أين خاطب مؤسسات الاتحاد الأوروبي قائلا: "إن كانت دراما رسوا المهاجرين على الشواطئ الايطالية ليست من اختصاص الاتحاد الأوروبي، فاحتفظوا بعملتكم النقدية (اليورو) واتركوا لنا قيمتنا" هذا تأكيد من رئيس الحكومة أن الاتحاد الأوروبي لم يعد يهتم لا بمعاناة المهاجرين ولا بالضغط الممارس على السلطات الإيطالية لذا قررت منح المهاجرين تصاريح وحرية التنقل في كامل أرجاء الاتحاد الأوروبي وان ايطاليا لن تتحول إلى سجن للمهاجرين واللاجئين، إنما كل دول الاتحاد ستقدم له حصته في ذلك².

حسب آخر التطورات في مسألة الهجرة فإن السلطات الايطالية ستخطو خطوة وصفت بأنها "الخيار النووي" لحل أزمة المهاجرين المتفاقمة من خلال مواصلة منح المهاجرين غير

¹ - كاترين دي وندن، "التحدي الذي تفرضه الثورات العربية على قضية الهجرة اتفاقية شنغن في قلب اللقاء الفرنسي الايطالي"، في: <http://chaous-international.org> تاريخ الاطلاع: (14/06/2017) (10:00).

² - احمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكالية و الاستراتيجيات و التحديات، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، ع.431 (جانفي 2015)، ص.35.

الشرعيين تأشيرات دخولهم للفضاء الأوروبي وحسب الصحيفة فان رئيس الوزراء الايطالي منذ سنة 2016 "بأولو جينتيلوني" أبدى غضبه من الدول الأوروبية لعدم وفائها باستضافة حصتها من المهاجرين وأن بلاده عازمة على تقديم ما يقارب 200 ألف تأشيرة شنغن للمهاجرين غير الشرعيين ردا على الدول الأوروبية الراضية استقبال المهاجرين، خاصة مع التزايد المستمر للهجرة فقد وصل عدد المهاجرين القادمين إلى إيطاليا خلال هذه السنة (2017) حوالي 86 ألف مهاجر أي ارتفاع بنسبة 10 مقارنة العام الفارط وكل هذه التدفقات مصدرها هو ليبيا وان مراكز الإيواء أصبحت غير قادرة على استقبال الكم الهائل حيث بلغ عدد المهاجرين الموجودين في مراكز الإيواء حوالي 200 ألف و هو الحد الأقصى الذي يمكن استيعابه.¹

• تأثير الهجرة غير الشرعية على فضاء شنغن

بسبب تزايد تدفق المهاجرين من الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة من تونس وليبيا ذلك لما شهدته من انعدام الاستقرار وما أقدمت عليه إيطاليا من خلال منحها لتصاريح الإقامة المؤقتة للمهاجرين وطلابي اللجوء على أراضيها كذلك منحهم تأشيرات شنغن والسماح لهم بدخول المجال الأوروبي فكل هذا خلق نوع من التوتر أو ما يعرف "أزمة شنغن" بين دول الاتحاد الأوروبي والذي كاد أن يهدد أمنهم إذ أن الوضع المتوتر الذي شهدته دول شمال إفريقيا (تونس وليبيا) اجبر الاتحاد الأوروبي لإعادة النظر في نصوص وأحكام اتفاقية شنغن، في هذا الشأن اختلفت وجهات نظر الدول الأوروبية، فهناك دول طالبت بالإبقاء على هذه الاتفاقية لكن بشرط إدخال تعديلات على نصوصها و بنودها و هناك بعض الدول مثل فرنسا وإيطاليا التي اقترحت إدخال تعديلات جوهرية على شروط الاستثناء من تطبيق أحكام الاتفاقية، حيث أشار الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في قوله "نريد لمعاهدة شنغن أن تعيش ولكي تعيش

مجهول، "إيطاليا تتجه إلى الخيار النووي لمواجهة تدفق المهاجرين"، في: <http://www.skynewsarabia.com/web/article/964746>.

تاريخ الاطلاع: (2017/2007) (16:25).

يجب أن تتغير في إطار دولة المؤسسات و القانون"، إلا أن ألمانيا لها رأي آخر في ذلك حيث ترى أن التعديلات تقتصر على الجانب الإداري فقط مع العمل على تعزيز دور الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود الخارجية "FRONTEX" كذلك تم التركيز على السماح بمراقبة الحدود بشكل منظم وليس فقط حينما يكون تهديد للأمن الأوروبي بل حتى مواجهة موجات الهجرة غير الشرعية مثلما حدث في إيطاليا.¹

إلا أن هناك أطراف أخرى في الاتحاد الأوروبي ترى انه من الأحسن تجاوز هذه الاتفاقية و الرجوع إلى ما قبلها بإعادة فرض القيود على حركة وتنقل الأفراد وهذا ما أقدمت عليه الدانمارك أين قامت بمراقبة حدودها مع كل من ألمانيا و السويد بداية من 2011 وذلك بدافع حماية أمنها و امن مواطنيها و الحد من تدفق المهاجرين إلى أراضيها و انه من حق كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي حماية ترابها وأمنها و نظامها من كل تهديد من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات.² و مع اختلاف الأطراف الأوروبية حول مصير اتفاقية شنغن بذلك برزت ثلاثة مواقف حول ذلك:

الموقف الأول تم تأييد كل من فرنسا إيطاليا بإعادة صياغة و النظر في بنود هذه الاتفاقية وقد لاقت تأييد من اليونان و مالطا.

الموقف الثاني عارض تماما كل ما يخص التغيير الجذري في أحكام و نصوص الاتفاقية أو كل ما يمكن أن يعرقل حركة تنقل الأفراد داخل الحدود الداخلية للاتحاد الأوروبي ورحبت بفكرة إعادة قراءة تشريعات الاتفاقية ومن ممثلي هذا الموقف نجد اسبانيا وبلجيكا أين برز موقفها في التحاور مع البلدان التي ينطلق منه المهاجرين، أي الدول المصدرة للمهاجرين بتقوية و تشديد

¹ - Yves pascouau , « Schenger area Under pressure controversial responses and worrying signa », european policy centres. في: http://www.epc.eu/pub_details.php?cat_id4&pub_id=1270, 14/06/2016

² - Malth Munkoe, the 2011 Debacle Over Danish Border control a Mismatch of Domestic and European Games, Departement of EU I R and diplomacy studies, college of Europe Studies , 2012 ,p.04.

الرقابة على الحدود الخارجية وإن الحلول الجماعية ضرورية فالجميع معني بمسألة الهجرة غير الشرعية ولا وجود للحلول الفردية.¹

الموقف الثالث رفض الطرح الدانماركي وما انتهجته من أجل حماية أمن ونظام ترابها واصفا ذلك القرار بأنه خرق لاتفاقية شنغن وقد رفض من قبل ألمانيا ولوكسمبورغ، أما في ما يخص موقف المفوضية الأوروبية فقد رفضت رفضاً قاطعاً للتوجه الثاني و كل ما يتعلق بإعادة النظر في الاتفاقية أو المساس بنصوصها أو أحكامها، إلا أنها رحبت بالفكرة التي قدمتها كل من فرنسا وإيطاليا بخصوص كيفية التصرف مع المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الضفة الجنوبية للمتوسط القادمين إلى الفضاء الأوروبي والعمل بشكل مؤقت على مراقبة الحدود وفي هذا الشأن تم السماح لأول مرة لفرنسا بمنح أجهزتها حق مراقبة حدودها الداخلية مع كل من إسبانيا وإيطاليا كون هذه الدول مصدر عبور للمهاجرين إلى الدول الأوروبية الأخرى، كذلك من أجل تبرير موقفها بإقرارها إعادة الحدود مؤقتاً وتعد من الإمكانيات لكن بشرط أن تخضع لمعايير خاصة مقترحة بذلك مجموعة من الشروط والاقتراحات المتمثلة في:

- تخصيص مساعدات مالية إضافية للدول المتضررة من زيادة تدفق المهاجرين كإيطاليا.

- اعتماد معايير لجوء موحدة بين الدول الأوروبية

- الاتفاق مع دول شمال إفريقيا على استرجاع مهاجريها.²

¹ - احمد طاهر، "اختبار شنغن سياسات الهجرة و تأثيراتها في الوحدة الأوروبية " مجلة السياسات الدولية ، في: <http://www.syassa.org/newscontent/03/112/179> تاريخ الاطلاع: (20/06/2017) (23:36).

² - طاهر، المكان نفسه..

المطلب الثالث: تأثيرات ظاهرة الهجرة غير الشرعية

1- نتائج الهجرة:

أ- **النتائج السياسية:** وهي مجموعة النتائج التي تؤثر على الدول المستقبلية للمهاجرين بشكل مباشر إذ تساهم في التغيير من الواقع السياسي العام وتفرض ضم المهاجرين إلى المجتمع عن طريق منحهم العديد من الامتيازات الخاصة بالمواطنين العاديين، مما يؤدي إلى التأثير على الفكر السياسي السائد في الدول وجعلها أكثر قدرة على تقبل دمج المهاجرين ضمن سكانها.

ب- **النتائج الاقتصادية:** وهي من أكثر النتائج تأثيراً على الدول التي تستضيف المهاجرين إذ يتأثر الاقتصاد بشكل ملحوظ مع زيادة الطلب على المواد الأساسية، والذي يؤدي في النهاية إلى زيادة الحاجة لتوفير دعم اقتصادي عن طريق الاعتماد على المساعدات الخارجية من الدول الأخرى التي تساهم في دعم اقتصاد الدول المستضيفة للمهاجرين.¹

2- الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية كونها تمس كل الدول، لذلك يستلزم على هذه الأخيرة محاولة إيجاد حلول ناجعة للحد من هذه الظاهرة وأهمها:

1- تنشأ ظاهرة الهجرة غير شرعية في الدول المتوسط بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية في دول الضفة الجنوبية عكس دول الضفة الشمالية، لذلك يجب وضع سياسة تنموية للدول المغاربية من أجل الاستفادة من الطاقة البشرية والموارد الأولية التي تمتلكها تلك الدول.

2- تجسيد التعاون بين الدول العربية، خاصة في مجال الأمن وذلك بهدف القضاء على شبكات تهريب المهاجرين بطرق غير شرعية عبر الحدود، كما يجب السعي لإيجاد سبل وآليات

¹ - سيراز حرز الله، "تعريف الهجرة"، في: mawdoo3.com تاريخ الاطلاع: (20-03-2017) (19:45).

مشتركة من أجل مراقبة الحدود البرية والبحرية، بالإضافة إلى تشريع قوانين صارمة للحد من هذه الظاهرة.

3- سعي الدول العربية لإيجاد آليات لاستقطاب المهاجرين الموجودين في الخارج ومدخراتهم، من أجل مساهمتهم في تنمية المشاريع الاستثمارية سعياً لمحاولة استعادة هذه القوة البشرية والاستفادة منها في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية والفكرية.

4- العمل على تطوير مهمة السفارات الموجودة في كل أنحاء العالم، وأيضاً تطوير البرامج الإعلامية من أجل نشر الوعي وثقافة الانتماء للوطن وذلك بمشاركة المجتمع المدني. ضرورة تفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من أجل وضع سوق مشتركة وبالتالي تحقيق الوحدة، والتأكيد على توصية مجلس وزراء الداخلية العرب حول إيجاد جواز سفر موحد.¹

¹ - دوبي بونوة، مرجع سابق، ص 22.

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية للهجرة غير الشرعية غرب المتوسط

ظهر علم الدراسات المستقبلية في الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك من خلال ما يتعلق بوضع الاستراتيجيات الأمريكية المناسبة لمواجهة أي خطر محتمل خاصة على المستوى الدولي خاصة خلال فترة الحرب العلمية الثانية و الحرب الباردة، مع بداية الستينات ظهرت العديد من الدراسات المستقبلية خاصة في الدول الغربية.

الدراسات المستقبلية تركز على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للحياة البشرية المتوقعة كما تهتم بتحديد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى إحداث تغييرات في المستقبل وقد شهدت الفترة الأخيرة تزايد الاهتمام بهذه الدراسات خاصة من قبل الدول المتقدمة التي تتفق مبالغ طائلة من أجل ضمان الحلول المناسبة للمشاكل المستقبلية إضافة إلى دورها الهام في التنبؤ و رسم صور متعددة للمستقبل مما يجعل الدول أكثر حيطة و حذر و يقلل من احتمال وقوع أخطار و مشاكل سواء على المدى القريب أو المدى البعيد.

الدراسات المستقبلية لا تمثل الطبيعة بقدر ما تمثل بيئة أو وسط يتعامل معه البشر و يسعى للتحكم فيه فمثلا نجد الدول الأوروبية التي تشهد تطورا و تقدما من الناحية النظرية و العملية فلا شيء يحدث من تلقاء نفسه أو عن طريق الصدفة بل كل شيء خاضع للدراسة العلمية.¹

تشهد الساحة الدولية عدة تغيرات و تحولات خاصة فيما يتعلق بالمناهج و الفكر السياسي وكيفية سعي الدول للتخطيط لما سيحدث في المستقبل و سعيها لتحقيق التقدم والتفوق على جميع الأصعدة و الهدف من وضع الاستراتيجيات هو ناتج عن عدم الإدراك لما سيحدث في المستقبل فقد تميزت فترة نهاية القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين بسيطرة النزعة الإيديولوجية الاستشراقية في التخطيط السياسي و يهدف كل هذا إلى بناء منهج استراتيجي

¹ - عمر ازراج، الدراسات المستقبلية بين المفهوم و الممارسة، كيف يبني علم المستقبلات، في: <http://www.almalekh.com/vb/f322/6826> تاريخ الإطلاع: (2017/08/15) (20:48).

متكامل من اجل التخطيط المستقبلي المحكم بحيث لا يترك مجال للتخطيط العشوائي و ترك المجال للصدفة في رسم السيناريوهات المستقبلية، و قد تناولت هذه الدراسات المستقبل في آجال زمنية معينة كما أنها تركز على الطرق العلمية في دراسة الظواهر كما تتخذ مجموعة من البدائل و الخيارات أثناء دراسة أي ظاهرة.¹

تعتمد الدراسات المستقبلية عامة على ثلاثة تصنيفات أساسية و التي تتمثل في:

1- السيناريو الخطي: يعبر هذا السيناريو على بقاء الوضع على حاله بحيث يسيطر على تطور الظاهرة المراد دراستها و هذا يكمن في عملية إسقاط خطي للظاهرة أي إسقاط الظاهرة الحاضرة على المستقبل.

2- السيناريو التفاؤلي: يركز السيناريو التفاؤلي على حدوث تغيرات من الاسوء نحو الأحسن على الظاهرة المراد دراستها، فهذه التغيرات سواء الكمية منها أو النوعية للظاهرة محل الدراسة قد تحدث تغيرات جديدة تتحكم في تطور الظاهرة و كل هذه الإصلاحات تؤدي في النهاية إلى تحسين اتجاه الظاهرة مما يؤدي إلى بلوغ الأهداف و تحقيقها.

3- السيناريو التشاؤمي: هذا السيناريو عكس السيناريو التفاؤلي كونه يعبر عن عدم القدرة على الاستمرار بمعنى الإخفاق.²

المطلب الأول: السيناريو الخطي

يفترض هذا السيناريو استمرار الوضع القائم و أن مسألة الهجرة غير الشرعية ستبقى على ما كانت عليه رغم وجود مجهودات وطنية وإقليمية إضافة إلى جملة من المشاريع بين دول غرب المتوسط، و يعتمد هذا السيناريو على عدة مؤشرات منها نجد:

¹ - محمد بن سعيد الفطيسي، "الجيو بوليتيك و الجيوستراتيجيا... نحو مناهج القرن"، في:

http://www.grenc.com/show_articl_main.cfn?id=15/08/2017 تاريخ الإطلاع: (15/08/2017) (00:54).

² - مبروك ساحلي، "مناهج و تقنيات الدراسة المستقبلية وتطبيقها في التخطيط"، الملتقى العالمي حول: الرؤى المستقبلية

العربية والشركات الدولية، السودان: جامعة نايف العربية للنشر (3-5 فيفري 2013)، ص.02.

1- الأحزاب اليمينية المتطرفة الأوروبية: تتميز الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا بعدائها اتجاه المهاجرين غير الشرعيين خاصة والمهاجرين بصفة عامة ويتضح ذلك من خلال الخطابات السياسية للمسؤولين الأوروبيين والتي توضح إساءتهم و بغضهم للمهاجرين خاصة الأحزاب اليمينية المتطرفة والتي أصبحت قوة بارزة على الساحة الأوروبية في السنوات الأخيرة وذلك نظرا لما تكتسبه من تأييد ودعم واسع في أوساط الرأي العام الأوروبي فلا يمكن الاستهانة بها كما أن هذه الأحزاب تستطيع أن تؤثر على التوجه السياسي العام الأوروبي باعتبار أن هذا المسار يؤثر على مسار اتخاذ القرار سواء على المستوى الدولي للدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي أو على المستوى الاتحاد الأوروبي ككل، لقد تمكنت هذه الأحزاب اليمينية من زرع اعتقادات وأفكار متطرفة في عقول بعض مواطني الدول الأوروبية بحيث نجد كل من فرنسا وألمانيا من أكثر البلدان المعادية للمهاجرين والعرب فقد تم إحصاء حوالي 63% أي ما يعادل 65 ألف شخص في ألمانيا يعتقدون أفكار يمينية متطرفة معادية للمهاجرين نفس الشيء بالنسبة للسياسة الفرنسية فقد تم وضع قضية إعادة المهاجرين غير الشرعيين خاصة المغاربة ضمن أولوياتها وبرامجها السياسية وحسب رأي بعض الفرنسيين فإنهم يشكلون خطر على المجتمع الفرنسي وذلك بسبب ارتفاع البطالة والإجرام في البلد.¹

كما قامت هذه الأحزاب اليمينية المتطرفة الأوروبية من إدراج ملف الهجرة والمهاجرين ضمن برامجها الأولية في سياساتها خاصة بعدما أصبحت تتحصل على المراتب الأولى في الانتخابات المحلية أو الانتخابات الأوروبية مؤخرا وهذا ما ينعكس سلبا على سياسات دول غرب المتوسط خاصة الدول الأوروبية حول قضية الهجرة غير الشرعية والمهاجرين حيث يرى بعض المسؤولين الأوروبيين ضرورة تجريم الهجرة غير الشرعية نظرا للعداوة الكبيرة الموجودة بين المهاجرين والسكان الأصليين ذلك بسبب تزايد العمالة المتوافدة من الدول الجنوبية بحيث

¹ - عبد المؤمن، مرجع سابق، ص.307.

يتقاضون أجور متدنية في حين فقد آلاف الموصفين لوظائفهم بحيث يعتبر هذا تهديد للمواطنين الأصليين في سوق العمل و ذلك ما دفعهم للمطالبة بطرد كل شخص أجنبي حتى وإن كانت لديه جنسية ذلك البلد نظرا لتأثيرهم السلبي على حياتهم و في جميع الميادين.¹

2- **الثورات العربية و تأثيرها على سياسات غرب المتوسط:** تسارعت وتيرة المهاجرين غير الشرعيين خاصة في أحقاب ما يسمى بالربيع العربي الذي اثر سلبا على السياسة الأوروبية وهذا ما دفع بالاتحاد الأوروبي لاختيار الحلول الأمنية على الحلول السياسية حيث دفعت موجة الهجرة غير الشرعية المسؤولين في الاتحاد الأوروبي إلى التحرك من خلال وضع أهداف إستراتيجية لمواجهة هذه الظاهرة و السبب الرئيسي في زيادة نسبة المهاجرين هو الثورات العربية و يجدر الإشارة إلى أن ايطاليا لوحدها استقبلت حوالي 26 ألف مهاجر غير شرعي من دول شمال إفريقيا خاصة من ليبيا و تونس التي شهدت الثورات العربية و قد أدى بالاتحاد الأوروبي لتعزيز دور وكالة فروتكس التي شهدت موازنتها التشغيلية من 6,3 مليون يورو عام 2005 إلى حوالي 87 مليون يورو عام 2010 كما وافق البرلمان الأوروبي في أكتوبر 2013 على تشغيل قواعد لنظام مراقبة الحدود الأوروبية و اليوروسور و ذلك كخطوة أولى نحو سياسة أوروبية أكثر فعالية و السماح لجميع الدول الأوروبية المشاركة في الصور و البيانات والتطورات الطارئة على الحدود الأوروبية لان هذا النظام يعمل على مراقبة الحدود الجنوبية والذي يمتد لغاية 2020 و قد يكلف حوالي 244 مليون يورو بحيث يحتوي على نظام استخباراتي جد متطور إلا أن بعض الأطراف ترى أن هذا النظام يعمل على حماية الحدود الأوروبية من المهاجرين غير الشرعيين و إنقاذهم من الموت في عرض البحر.²

¹ - عكروم، مرجع سابق، ص 16.

² - مطاوع، مرجع سابق، ص ص 27-37.

المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي

يسعى السيناريو التفاؤلي إلى تحسين الأوضاع من أجل التقليل من نسبة الهجرة غير الشرعية وذلك بالاعتماد على عدة مؤشرات منها:

1- **الهجرة و التنمية:** تعتبر الهجرة و التنمية عمليتان مترابطتان في عالم العولمة وقد اثر في تطور الدول والمجتمعات والاقتصاديات والمؤسسات منذ القدم، إن القوة المهاجرة تؤثر في طبيعة نظام الإنتاج و عمليات التنمية كما تعد الهجرة والتنمية مبدأ مؤكدا تساهم من خلاله الهجرة الدولية بشكل أساسي في تنمية دول المنشأ والمقصد.¹

باعتبار أن نقص التنمية في الدول المغاربية اثر بشكل سلبي على الهجرة ذلك نظرا للتزايد المستمر لنسب المهاجرين بشتى الطرق سواء كانت شرعية أو غير شرعية سعت هذه الدول لوضع عدة برامج تنمية لإدارة الهجرة و منها نجد تونس التي قامت بإطلاق برنامج عام 2014 لإدراج الهجرة ضمن خطط التنمية الوطنية وذلك بدعم من الجهات الدولية الفاعلة والهدف من هذا البرنامج هو مراعاة الهجرة في سياسات التنمية القطاعية و سياسة التنمية الوطنية وإنشاء آليات مؤسسية من أجل تعزيز الاتساق في بلورة الاستراتيجيات الخاصة بالهجرة و التنمية.

أما ليبيا فقد شكلت عام 2014 فرقة عمل مشتركة بين الوزارات تعنى بسياسات الهجرة من أجل وضع نظام شامل كل ما يتعلق بالهجرة، و تتولى فرقة العمل ضمان أن تصب سياسة الهجرة في مصلحة الحكم الرشيد و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ليبيا فذلك قد يعمل على حث و تشجيع المغتربين الذين يتمتعون بمهارات عالية على العودة إلى ليبيا.

¹ - جون لوي فيل، "الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي"، تقرير يوروميد للهجرة 2 (2008)- (2011)، صادر عن الاتحاد الأوروبي، 2008، ص.39.

نجد أيضا المغرب لها التزامات مدعومة بمرفق مفصل للأنشطة الرامية إلى تنفيذها بما في ذلك مشاريع ممولة من طرف بلدان أوروبية.

تعتبر هذه المشاريع المقدمة من طرف الدول المغاربية أداة للاستثمار في مجال الهجرة و رفع مستوى التنمية و ذلك بهدف مكافحة الهجرة غير الشرعية.¹

2- ضغوطات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان: أصبح الاهتمام بملف الهجرة أمر يخص فواعل دولية وأخرى غير دولية والمتمثلة في دور المنظمات الدولية الغائب في الساحة الدولية بحيث يظهر فقط من خلال اتفاقيات أو برامج، إلا أن تزايد نسب الضحايا والغرقى في البحار وتفتشي ظاهرة انتهاكات حقوق الإنسان سواء بالحبس أو التعذيب المستمر دفع بهذه المنظمات للضغط على الحكومات الأوروبية والدول المصدرة للانتباه ومراجعة البدائل المطروحة.

شهدت منطقة غرب المتوسط عدة حوادث غرق للمهاجرين خاصة حادثة جزيرة "لامبيدوزا" التي ذهب ضحيتها المئات من المهاجرين إضافة إلى حوادث أخرى منها: 90 غريق إفريقي في جوان 2012 بعرض سواحل اسبانيا، وغرق أكثر من 200 شخص في 02 جوان 2011 قرب سواحل تونس، وقدرت المنظمة الدولية للهجرة في تقرير مفصل لها حوالي 2000 حالة وفاة مأسوية في عام 2011 و 1700 حالة في عام 2012.

وبعد اندلاع ثورات الربيع العربي أعلن الاتحاد الأوروبي عزمه لتعزيز سياسات الهجرة الخارجية و ذلك من إقامة شراكات للمنفعة المتبادلة مع بلدان شمال إفريقيا و الذي أطلق عليه اسم "حوارات عن الهجرة التنقل والأمن"، تعتبر المفاوضات بشأن إنشاء شراكات التنقل نين الاتحاد

¹ - خلف، لاسي سويتغ، مرجع سابق، ص.100.

الأوروبي وبعض دول جنوب البحر المتوسط كمعالم جديدة للأبعاد الخارجية للاتحاد الأوروبي.¹

المطلب الثالث: السيناريو التشاؤمي

تراهن هذا السيناريو على فشل سياسات غرب المتوسط في إيجاد حلول لمشكلة الهجرة غير الشرعية كون أن هذه السياسات تعاني من وجود عدة تناقضات من حيث تطبيقها على ارض الواقع و أحسن مثال على ذلك الأزمة المالية التي عصفت بمنطقة اليورو والتي أثرت بشكل كبير على هذه الدول وكانت عائق للدول الأوروبية وذلك بعد عجزها على تقديم الدعم المالي لدول الضفة الجنوبية من اجل مساعدتها للحد من مشكلة الهجرة غير الشرعية إضافة إلى فشل السياسات الأمنية المطروحة لمعالجة هذه الظاهرة حيث انه لا يوجد تناسق بين الضفتين فالدول تعمل فرادى وليس جماعة ما شكل عائق كبير في إيجاد الحلول الناجعة لمكافحة هذه الظاهرة. يعتمد هذا السيناريو على عدة مؤشرات منها:

1- الأزمة المالية و تأثيرها على دول المتوسط (منطقة اليورو):

عانت منطقة اليورو منذ نهاية 2009 من أزمة مالية حادة عرفت بأزمة الديون السيادية، هي ترتبط بعجز بعض دول منطقة اليورو على تسديد ديونها، تأتي هذه الأزمة امتدادا للأزمة المالية و الاقتصادية العالمية لسنة 2007 خاصة الدول التي تتعامل بنفس العملة (اليورو) كما تأثرت الدول الجنوبية من هذه الأزمة حيث فرضت هذه الأخيرة على الدول الأوروبية سياسة التقشف التي انعكست سلبا على سياساتها المتخذة من قبل فمثلا في المجال الأمني والدفاع تم تقليص المساعدات المالية نحو الضفة الجنوبية التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي مصدر تهديد

¹ - خديجة بتقة، السياسة الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية 2013/2014)، ص ص. 146، 147.

إضافة إلى تراجع دعم الوكالات المختصة في مراقبة الحدود وحماية المجال الأوروبي وذلك نظرا لما شاهدته المنطقة الأوروبية.¹

2- غياب الإرادة السياسية: يرى بعض الخبراء أن العديد من دول المتوسط تفتقر للإرادة السياسية فهناك بعض الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين يمكن أن تكون في صالحها وذلك من خلال التخلي عن فائض العمالة وتوفير مصادر للاستثمار في الخارج لكن لا نجاح لعملية التصدي للهجرة غير النظامية رغم صعوبة الوضع كونه أمر حساس لا بد من التعاون الثنائي لأن هذه المشكلة تخص كلا الضفتين سواء الدول المصدرة أو الدول المستقبلة ومحاولة إيجاد حل جذري لهذه الظاهرة لكن كل الخطابات السياسية والمؤتمرات واللقاءات التي تنظمها المنظمات الحكومية والغير حكومية مجرد كلام وحبر على ورق، فكل المؤتمرات التي يحضرها المسؤولين وأصحاب القرار السياسي كالقمة الرابعة الأوروبية الإفريقية المنعقدة في بروكسل افريل 2014 بمشاركة حوالي 30 بلد تخرج بقرارات تركز على محاربة الهجرة غير الشرعية و كل أشكال الجريمة المنظمة لكن هذه القرارات لم تحقق شيء على ارض الواقع.²

¹ - فديكو شتاينرغ، "دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية في مواجهة أزمة اليورو"، جوردي بادبلا، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط (عمان: شارع الملك حسين، 2012)، ص. 50.

² - عبد الواحد اكميز، "الربيع العربي و الهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع.433 (مارس 2015)، ص. 40.

خلاصة الفصل

تعاني الدول الجنوبية والدول الشمالية من ارتفاع نسب المهاجرين غير الشرعيين خاصة اثر ما شاهدته المنطقة العربية من ثورات مؤخرا أو ما يسمى بالربيع العربي الذي فتح المجال لعبور آلاف المهاجرين نحو الدول الأوروبية خاصة من تونس و ليبيا و سقوط هذه الأخيرة اثر بشكل سلبي بحيث حذر العقيد معمر القذافي حين قال أن سقوط النظام الليبي يعني أن الدول الأوروبية ستفتح أبواب جهنم على نفسها لان ليبيا تعتبر بوابة عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا لذلك نجد أن دول الضفة الشمالية أمام تحديات أمنية صعبة حيث أحدثت مشكلة الهجرة غير الشرعية عدة خلافات بين الدول الأوروبية كالخلاف الفرنسي الايطالي إضافة إلى أزمة شنغن، وقد أدت النتائج السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة إلى طرح بعض الحلول التي قد تؤدي إلى الحد أو التقليل من هذه الظاهرة.

عند دراسة الآفاق المستقبلية لمسألة الهجرة غير الشرعية نجد أنها تفرض ثلاث سيناريوهات مستقبلية و يتمثل الأول في السيناريو الخطي الذي يفترض بقاء الوضع الحالي و الثاني هو السيناريو التفاؤلي الذي يفترض إيجاد الحلول المناسبة لتحسين الوضع القائم اما الثالث فهو السيناريو التشاؤمي الذي يفترض فشل السياسات المنتهجة من الطرفين و الاتجاه بالوضع القائم نحو الأسوء.

الختامة

من خلال ما سبق يتضح أن الهجرة ظاهرة موجودة منذ القديم وتتمثل في عملية انتقال الأشخاص من مكان لآخر لأسباب معينة وهي حق من حقوق الإنسان ويتضح ذلك من خلال المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والمهاجرين، إلا أن تعدد أشكال وأنواع الهجرة غير مجرى الأمور خاصة بعد انتشار آفة الهجرة غير الشرعية التي تتمثل في دخول شخص ما لبلد معين بطريقة غير قانونية أي بدون أوراق ثبوتية، كما نجد هذه الظاهرة منتشرة بكثرة في منطقة غرب المتوسط التي تشهد نسب عالية من هؤلاء المهاجرين المتجهين من الدول المغاربية نحو الدول الأوروبية.

لقد تعددت النظريات المفسرة لهذه الظاهرة إذ نجد من يربطها بالذات وهناك من يربطها بالواقع المعاش وسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم الأسباب التي تدفع بالأفراد لمغادرة موطنهم الأصلي بحثا عن الأمن والاستقرار.

سعت الدول المغاربية في هذا الإطار لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك بتطبيق بعض القوانين المرتبطة بحراسة الحدود ومنع انتشار عصابات التهريب وبالمقابل نجد أيضا أن الدول الأوروبية التي سارعت لتطبيق عدة سياسات صارمة لمنع تدفق هؤلاء المهاجرين وغزو أراضيهم إلا أن كل المحاولات الفردية لم تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة، فهذه القضية أضحت اليوم مسألة مشتركة بين الطرفين الأوروبي المغاربي حيث قاموا بعقد عدة سياسات مشتركة وصارمة تهدف لمكافحة هذه الظاهرة من أبرزها نجد حوار 5+5 و مسار برشلونة إضافة إلى سياسة الجوار.

إلا أن هذه السياسات أثرت بشكل سلبي على كلا الضفتين يتضح ذلك من خلال ما تشهده المنطقة العربية من ثورات أو ما يعرف بالربيع العربي وسقوط نظام كل من تونس وليبيا ما فتح المجال لعبور آلاف المهاجرين نحو الضفة الشمالية كما نجد أيضا الدول الأوروبية التي تعاني من عدة اضطرابات وخلافات فيما بينها بسبب اختلاف وجهات النظر وطرق التعامل مع هذه الظاهرة.

تتطلب قضية الهجرة غير الشرعية مراعاة الأسباب والدوافع المؤدية لها، كما أن النظر في النتائج السلبية التي أدت إليها هذه الظاهرة يتطلب حتما البحث لإيجاد الحلول الصارمة والهادفة للقضاء عليها.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

❖ أمر الله، برهان. حق اللجوء السياسي: دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية.

❖ باوليتي، ايمانويلا. "البعد الخارجي لسياسة الهجرة الأوروبية: حالتا ليبيا و تونس في ضل الاحتجاجات الأخيرة"، في جوردي باديل منسق، الكتاب المتوسطي. عمان: شارع الملك حسن، 2011.

❖ خضر، بشار. أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008. بيروت: بيت النهضة، ط. 01، 2010.

❖ خضراوي، عقبة ويسكري، منير. الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان واللاجئين. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط. 01، 2014.

❖ دلفين، بيران. "الثورات العربية وراء البحر الأبيض المتوسط أمام التحديات الأمنية"، في جوردي باديل منسق، الكتاب المتوسطي. عمان: شارع الملك حسن، 2011.

❖ سيد احمد، إبراهيم. قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، اتفاقية الأمم المتحدة. الإسكندرية: دار الكتاب القانوني، 2009.

❖ شتاينبرغ، فديكو و باديل، جوردي. "دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية في مواجهة أزمة اليورو"، في جوردي باديل منسق، الكتاب المتوسطي. عمان: شارع الملك حسن، 2012.

❖ الشهاوى، طارق عبد الحميد. الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط. 01، 2006.

❖ صاغور، هشام. السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط. 01، 2010.

❖ كاسارينو، جون بير. "إدارة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط: التعهد بشراكة (متوازنة)؟"، في جوردي باديلّا منسق، الكتاب المتوسطي، عمان: شارع الملك حسن، 2012.

❖ المجالات:

❖ اكدير، عبد الواحد. "الربيع العربي والهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ع.433، (مارس 2015).

❖ برد، رتيبة. "مكافحة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، ع.01 (2014)،

❖ تميمي، محمد رضا. "الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والتشريعات الدولية"، **دفاتر السياسة و القانون، الجزائر: جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي**، ع.04، (جانفي 2011).

❖ دوبي بنونة، جمال. "إشكالية الهجرة غير الشرعية، دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم و الحلول"، **مجلة معارف**، م.05، ع.14 (جوان 2013).

❖ شهاب، عبد اللطيف. "ظاهرة الهجرة الدولية دراسة تحليلية لحركة الهجرة الإفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي"، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد**، ع.16، (2008).

❖ طعيبة، احمد و حاج، مليكة. "الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة و آليات الحماية"، **دفاتر السياسة و القانون، جامعة جلفة: كلية الحقوق و العلوم السياسية**، ع.15، (جوان 2015).

❖ عبد الله، جعفر. "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع.19، (ديسمبر 2014).

❖ عبد المؤمن، مجدوب. "ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرهما على العلاقات الاورومغاربية"، **دفاثر السياسة والقانون**، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، ع.10، (جانفي 2014).

❖ غربي، محمد، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع.08 (2012).

❖ مجهول. بدون عنوان، **المجلة الأكاديمية للبحث والقانون**، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية: كلية الحقوق و العلوم السياسية، ع.01، (2011).

❖ مطاوع، محمد. "الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ع.431، (جانفي 2015).

❖ -المعاجم:

❖ 1-زيتون، ووضاح. **المعجم السياسي**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط.1. 2006.

❖ -التقارير:

❖ فيل، جون لوي. "الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي"، **يوروميد للهجرة** 2(2008-2011)، تقرير صادر عن الاتحاد الأوروبي، 2008.

❖ خلف، ريما و لاسي سويتغ، وليام. "الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة"، **تقرير الهجرة الدولية الصادر عن الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة**، 2015.

❖ الدوريات و الندوات:

❖ إدريس، احمد. "تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية"، ورقة سياسية، مركز الدراسات السياسية و الدولية، (جوان 2016).

❖ الحنايا، ناصر بن حمد. "الهجرة غير الشرعية"، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية تنمة المهارات في إدارة الأحوال المدنية في الدول العربية"، السعودية: جامعة نايف العربية، 2013.

❖ عليوي العدوي، خالد. "الربيع العربي: ثورات لم تكتمل"، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في ندوة تداعيات ما بعد الديكتاتورية في دول الربيع العربي، وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية، جامعة كربلاء: كلية القانون، (مارس 2013).

❖ الجرائد:

❖ ش، ن. "توقيف 16 حرقا بعنابة". الخبر، ع. 8565، 11 جويلية 2017

❖ -الدراسات المنشورة:

❖ 1-عكروم ، ليندة. تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط ،رسالة ماجستير منشورة . جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع ،2011.

❖ -الرسائل الجامعية:

❖ بتقة، خديجة. السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة الغير شرعية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013.

❖ ختو، فايزة. البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورومغاربية 1995-2010، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر3: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010/2011.

❖ الملتقيات:

❖ ساحلي، مبروك. "مناهج وتقنيات الدراسة المستقبلية وتطبيقها في التخطيط"،الملتقى العلمي حول:الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية ،السودان :جامعة نايف العربية للنشر،(3-5 فيفري 2013).

- المواقع الالكترونية:

❖ 1-أزراج،عمر."الدراسات المستقبلية بين المفهوم والممارسة، كيف يبني علم

المستقبلات"، في: <http://www.almalekh-com/vb/22/6826>

تاريخ الإطلاع(2017/08/15).

❖ 2-السورقي ،علي أحمد."تعريف الهجرة وأنواعها"، في :

❖ http://www.al.sheil.com/vb/snout_keread_PNP?t=3265.

❖ تاريخ الاطلاع: (2017/03/18).

❖ 3- بومنجل ، خالد."النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية" في:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid532199

تاريخ الاطلاع:(2017/03/25).

❖ 4- بن سعد الفطيسي،محمد."الجيوبولتيك و الجيوستراتيجيا....نحو مناهج القرن"،في:

[http :www.grene.com/show_articl_main.cfn ?id=14920](http://www.grene.com/show_articl_main.cfn?id=14920)

تاريخ الإطلاع (2017/07/15).

❖ 5- دوندن،كاترين."التحدي الذي تفرضه الثورات العربية على قضية الهجرة اتفاقية

شنغن في قلب اللقاء الفرنسي الايطالي"،في: <http://chaous-international.org>

تاريخ الإطلاع:(2017/06/14).

❖ 6-حرز الله، سيراز."تعريف الهجرة"،في: www.mawdoo3.com

تاريخ الإطلاع(2017/03/20).

❖ 7- طاهر ، أحمد."اختبارات شنغن وتأثيراتها في الوحدة الأوربية"،في:

<http://www.syassa.org/newscontent>

تاريخ الإطلاع(2017/06/20).

❖ 8- عبد الحليم، سميحة. "الهجرة غير الشرعية الهروب إلى المجهول"، في:

<http://www.egynews.net/289149>

تاريخ الاطلاع: (2017/03/17)

❖ -المراجع باللغة الأجنبية:

1-Munkoue ,Math. **The2011debacleOver danish Border Control a Mismatch Of Domistic and European Games.**Departement of EUIR and diplomacy

studies :college of Europ studies ,2012.

2-Pascouau ,yeves, « Shengen area under pressure controversial responses and worriyng signa »,european policy

center in http://www.epc.Eu/pub_details.php?cat_id4&pub_id=1270.14/06/2017.

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

- 1- مقدمة 02
- 2- أهمية الموضوع 03
- 3- مبررات اختيار الموضوع 04
- 4- إشكالية الدراسة 05
- 5- فرضيات الدراسة 05
- 6- حدود الدراسة 06
- 7- مناهج الدراسة 06
- 8- أدبيات الدراسة 07
- 9- أهداف الدراسة 08
- 10- تقسيم الدراسة 08

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية

- تمهيد 11
- المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية 12
- المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية 12

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المرتبطة بها	17
المطلب الثالث: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية.....	20
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية	23
المطلب الأول: النظريات السيكلوجية والنفسية.....	23
المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية.....	24
المطلب الثالث: النظريات الأمنية النقدية.....	25
خلاصة الفصل الأول.....	29

الفصل الثاني:

واقع الهجرة غير الشرعية والسياسات المنتهجة للحد منها

تمهيد.....	31
المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية	32
المطلب الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية.....	32
المطلب الثاني: طرق و أساليب الهجرة غير الشرعية.....	35
المطلب الثالث: تأثيرات الهجرة غير الشرعية.....	36
المبحث الثاني: السياسات المنتهجة لمكافحة الهجرة غير الشرعية	40
المطلب الأول: سياسات الدول الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية	40
المطلب الثاني: سياسات الدول المغاربية للحد من الهجرة غير الشرعية	46
المطلب الثالث: الأطر المشتركة للحد من الهجرة غير الشرعية	49
خلاصة الفصل الثاني	57

الفصل الثالث:

وضع و آفاق الهجرة غير الشرعية

تمهيد	59
المبحث الأول: وضع الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط	60
المطلب الأول: الثورات العربية و تداعياتها على ظاهرة الهجرة غير الشرعية	60
المطلب الثاني: الانشقاق الداخلي الأوروبي جراء أزمة الهجرة	64
المطلب الثالث: تأثيرات الهجرة غير الشرعية	69
المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية	71
المطلب الأول: السيناريو الخطي	72
المطلب الثاني: السيناريو التفاؤلي	75
المطلب الثالث: سيناريو الإخفاق	77
خلاصة الفصل الثالث	79
الخاتمة	81

قائمة المراجع

المخلص

الهجرة ظاهرة موجودة منذ القدم وتعني انتقال الأفراد من مكان لآخر لظروف معينة إلا أن الهجرة لم تبقى على ما كانت عليه حيث ظهر في الآونة الأخيرة مصطلح الهجرة غير الشرعية والتي تعني انتقال الأفراد من بلد لآخر بطريقة غير قانونية وترتبط هذه الظاهرة بعدة مفاهيم منها اللجوء، التهريب، النزوح.... .

لقد تعددت النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية حيث نجد من يربطها بالحالة النفسية للأفراد وهناك من يربطها بالاقتصاد والأمن.

يلجأ المهاجرين غير الشرعيين لاستعمال عدة طرق من أجل العبور للدول المقصودة سواء عن طريق الجو أو البر أو البحر ويعود ذلك لعدة أسباب منها تدني المستوى المعيشي وانتشار الفقر والحروب و غياب الأمن والاستقرار.

سعت الدول الأوروبية و الدول المغاربية لوضع عدة سياسات تهدف للحد من هذه الظاهرة إلا أن كل المحاولات الفردية لم تحقق الأهداف المسطرة ما دفع بهذه الدول للتعاون فيما بينها من أجل تضافر الجهود فيما بينها لمحاربة الهجرة غير الشرعية.

لقد أثرت الهجرة غير الشرعية سلبا على الدول الاورومغاربية و يتضح ذلك من خلال ما تعانيه الدول المغاربية من ثورات كذلك الدول الأوروبية التي تعاني من عدة خلافات فيما بينها بسبب هذه الظاهرة لذلك يجب البحث عن الحلول الناجعة للقضاء على هذه الظاهرة.

Summary

Immigration is a social phenomenon, it is a movement of a person or persons out of a country or national region for the purpose of permanent relocation of residence, but nowadays there is a new kind of immigration what we call « illegal immigration » it is when a person moves from one country to another without legal way due to many factors, as poverty, wars.....ect.

We see this is many countries we find south, north many strategies were adopted to fight this way of immigration, or of these the wall which was built to separate between Spain and Magret to eradicate this kind of immigration.